

## تقرير حقوق الإنسان في مصر لعام 2013

### ملخص تنفيذي

مصر جمهورية يرأسها حتى نهاية العام الرئيس المؤقت عدلي منصور الذي عينته القوات المسلحة بتاريخ 3 يوليو/تموز عقب إسقاط الرئيس محمد مرسي وحكومته في نفس اليوم. تستمد الحكومة سلطتها من البيان الذي ألقاه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي بتاريخ 3 يوليو/تموز، والإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المؤقت منصور بتاريخ 8 يوليو/تموز. وقد منح الإعلان الدستوري الرئيس المؤقت سلطة تشريعية إلى أن يتم إنتخاب مجلس تشريعي جديد، والذي كان من المتوقع إنتخابه في النصف الأول من عام 2014. كان من المزمع إجراء الإنتخابات البرلمانية والرئاسية على حد سواء بعد الاستفتاء الذي تم في شهر يناير/كانون الثاني 2014 حول مسودة الدستور التي تم الإنتهاء منها بتاريخ 6 ديسمبر/كانون الأول. فشلت السلطات في بعض الأحيان في السيطرة بشكل فعال على قوات الأمن. ارتكبت قوات الأمن انتهاكات لحقوق الإنسان.

بعد احتجاجات مناهضة للحكومة استمرت طيلة فصل الربيع، وتمخضت عنها مظاهرات عارمة ضد الحكومة حدثت في القاهرة وغيرها من المحافظات بتاريخ 30 يونيو/حزيران، تمت الإطاحة بالرئيس مرسي وحكومته، واحتجزت قوات الأمن مرسي في مكان لم يُعلن عنه. قام الجيش بتعليق دستور عام 2012، وتبع ذلك ستة أسابيع من المواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين المناهضين لعزل مرسي. في 14 أغسطس/آب، قامت قوات وزارة الداخلية، تساندها وحدات من الجيش، باستخدام القوة القاتلة لتفريق اعتصامات ضخمة نظمها الإخوان المسلمون في ميدان رابعة العدوية بالقاهرة وميدان النهضة بالجيزة. وفقا لمصلحة الطب الشرعي، لقي 398 شخصا مصرعهم خلال هذه العمليات، وقُتل 726 متظاهرا على مستوى البلاد في الفترة بين 14 أغسطس/آب و 13 نوفمبر/تشرين الثاني. وفقا لتقديرات معظم المنظمات غير الحكومية، فقد لقي ما بين 600 إلى 900 شخصا مصرعهم في العمليات التي تمت بتاريخ 14 أغسطس/آب. وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ بتاريخ 14 أغسطس/آب وفرضت حظر التجول واعتقلت الأعضاء البارزين بجماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من مؤيدي مرسي. وقد انتهت حالة الطوارئ في 14 نوفمبر/تشرين الثاني ولم يتم تجديدها. في 25 ديسمبر/كانون الأول، أعلنت الحكومة المؤقتة أن جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية.

وكانت أهم مشاكل حقوق الإنسان أثناء العام هي: عزل حكومة مدنية منتخبة؛ استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة، بما في ذلك عمليات القتل غير القانونية والتعذيب؛ كبت الحريات المدنية، بما في ذلك القيود المجتمعية والحكومية على حرية التعبير والصحافة وحرية التجمع؛ والمحاكمات العسكرية للمدنيين. لقد ذكرت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية أن الشرطة عذبت متهمين في أقسام الشرطة، وذلك تحت حكومة مرسي والحكومة المؤقتة على حد سواء. قامت الحكومة المؤقتة بإغلاق عدة محطات تلفزيون فضائية إسلامية وشوشت على ثلاث محطات عربية مدعية أنها تعرض على العنف. كانت هناك أيضا إجراءات تم اتخاذها تحت حكومة مرسي لقمع حرية التعبير، حيث قام مواطنون وكذلك الحكومة برفع قضايا ضد شخصيات عامة وشخصيات إعلامية بتهمة إزدراء الأديان أو التحريض أو إهانة الرئيس وغيره من رموز الحكومة. وقد سحب الرئيس مرسي شكاوى كان قد

رفعها ضد إعلاميين كانت إدارته قد تقدمت بهم. كان القانون المُقيد الذي صدر بتاريخ 24 نوفمبر/تشرين الثاني بشأن التظاهرات ويشترط الحصول على إذن للقيام بالتظاهر، يحتوي على لغة غير واضحة تعدد الأنشطة المحظورة ويعطي السلطة لوزير الداخلية بحظر أو تقييد التظاهرات المُزمع القيام بها.

وقد شملت المشاكل الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان حالات الإختفاء؛ الظروف القاسية بالسجون؛ الاعتقالات التعسفية والاعتقال لفترات طويلة بانتظار المحاكمة؛ القيود على الحرية الأكاديمية؛ إفلات قوات الأمن من العقوبة؛ وجود سجناء ومعتقلين سياسيين؛ انعدام الحرية الدينية؛ الدعوة لممارسة العنف ضد اللاجئين السوريين؛ مزاعم بشأن الفساد الرسمي وقضايا بانتظار المحاكمة بهذا الخصوص؛ تقييد حرية إنشاء المنظمات غير الحكومية؛ التحرش بالنساء والفتيات والتمييز المجتمعي ضدهن؛ إساءة معاملة الأطفال، بما في ذلك ممارسة ختان الإناث؛ التمييز ضد ذوي الاحتياجات الخاصة؛ الإتجار بالبشر؛ التمييز المجتمعي وممارسة العنف ضد الأقليات الدينية؛ التمييز بناء على التوجه الجنسي وضد المصابين بفيروس نقص المناعة - الإيدز؛ إساءة معاملة العمال، ويشمل ذلك قيام قوات الأمن بفض الإضرابات؛ وعاملة الأطفال.

في حالات نادرة، قامت حكومة مرسى والحكومة المؤقتة بمحاكمة أشخاص، بما فيهم عناصر من قوات الأمن، من الذين ارتكبوا إنتهاكات لحقوق الإنسان. إلا أن الحكومة لم تقم بالتحقيق بشكل جاد في معظم الحالات التي تنطوي على ممارسة العنف بواسطة قوات الأمن، أو أن التحقيقات أسفرت عن إطلاق سراح المتهمين، مما عزز بيئة تتسم بإفلات عناصر الأمن من العقوبة.

وقد قامت جهات غير حكومية بقتل عدة مئات من الأشخاص، بما فيهم 146 من عناصر قوات الأمن، وهاجمت المباني الحكومية وأقسام الشرطة والمسيحيين الأقباط وممتلكاتهم، بما فيها الكنائس.

**القسم 1. احترام سلامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:**

#### **أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع**

لقد وردت الكثير من التقارير التي تفيد بأن حكومة مرسى والحكومة المؤقتة، أو وكلائها، قامت بأعمال قتل تعسفية أو غير قانونية، وذلك خلال تفريق المتظاهرين أو استهدفت الأشخاص المحتجزين. لم يتم تكليف أية جهة بشكل محدد للنظر في حالات القتل التي قامت بها قوات الأمن، رغم أن الرئيس المؤقت منصور أعلن في 22 ديسمبر/كانون الأول عن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق لتدرس أحداث العنف من 30 يونيو/حزيران، بما في ذلك عمليات فض الاعتصام في ميدان رابعة العدوية وميدان النهضة. وقد كُلفت اللجنة بتقديم تقرير عن النتائج التي تتوصل إليها خلال ستة شهور. قام مجلس الوزراء بتكليف المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو هيئة شبه حكومية، للتحقيق في الكثير من أحداث العنف الشهيرة والتي ترجع إلى عام 2011. إلا أن تكليف المجلس ينحصر في جمع وتسجيل المعلومات، كما أنه لا يتمتع بسلطة قضائية. وكان تقريره عن اشتباكات ماسبيرو في عام 2011 هو الجهد الوحيد المتعلق بتقصي الحقائق الذي سهّل عملية ملاحقة قضائية ناجحة.

ففي الفترة ما بين 26 إلى 28 يناير/كانون الثاني، وفقا لمنظمات غير حكومية محلية ودولية عاملة في مجال حقوق الإنسان، لقي 40 شخصا حتفهم خلال اشتباكات مع قوات الأمن في بورسعيد بينما كانوا يتظاهرون ضد حكم بالاعدام أصدرته محكمة على 21 من السكان المحليين لدورهم في عمليات قتل حدثت أثناء مباراة كرة قدم في يناير/كانون الثاني عام 2012. وفقا للمنظمة غير الحكومية الدولية "هيومات رايتس ووتش"، بدأ المتظاهرون بإطلاق النار على الشرطة التي ردت بإطلاق النار واستمرت في إطلاق النار خلال اليومين التاليين بعد انحسار التهديد. في 18 فبراير/شباط، قام وزير العدل بتعيين قاضٍ للتحقيق في الحادثة. ولم تتوفر معلومات عن نتائج التحقيق حتى نهاية العام.

في 8 يوليو/تموز، وفقا لصحيفة نيويورك تايمز، قامت قوات الأمن بإطلاق النار وقتل 51 شخصا قيل أنهم متظاهرون مسالمون مؤيدون لمصري، وذلك خارج المقر الرئيسي للحرس الجمهوري. وقد زعم مسؤولون حكوميون أن بعض المتظاهرين كانوا مسلحين، كما أن هناك ثلاثة من عناصر الأمن قد قُتلوا أيضا.

وفقا لوكالة رويترز، أفادت وزارة الصحة عن مقتل 65 شخصا عندما قامت قوات الأمن في 27 يوليو/تموز بفتح النار على محتجين مؤيدين لمصري كانوا يسبغون بطريق النصر في القاهرة. ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن معظم الضحايا قد أصيبوا بطلقات في الرأس والصدر.

في 14 أغسطس/آب، قامت قوات الأمن باستخدام القوة لتفريق اعتصامات مناهضة للحكومة في ميدان رابعة العدوية بالقاهرة وميدان النهضة بالجيزة. أفادت مصلحة الطب الشرعي التابعة لوزارة العدل أن 398 شخصا، بما فيهم ثلاثة صحفيين، قد لقوا حتفهم أثناء هذه العمليات، رغم أن تقديرات معظم المنظمات غير الحكومية أشارت إلى وفاة ما بين 600 إلى 900 شخصا. وقد بررت الحكومة المؤقتة إجراءاتها بتوجيه اتهامات بأن المشاركين في الاعتصام كان بحيازتهم أسلحة، وقاموا بأعمال عنف، بما في ذلك التعذيب، وعللوا حرية النقل والأعمال التجارية.

وفقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش، فإن عمليات تفريق المحتجين التي تمت في 14 أغسطس/آب تمثل "أكثر حوادث القتل الجماعي خطورةً وغير القانونية في التاريخ المصري الحديث"، ويرجع ذلك جزئيا إلى "اتخاذ قرار باستخدام الذخيرة الحية على نطاق واسع منذ البداية." لم تستطع المنظمة غير الحكومية أن تحدد ما إذا قام المتظاهرون أو قوات الأمن باستخدام الذخيرة الحية أولا، ولكنها ذكرت بأنه لا يوجد دليل على أن استخدام بعض المتظاهرين للذخيرة يبرر استخدام "قوة قاتلة ضخمة ضد متظاهرين كان معظمهم غير مسلحين."

أصدرت "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية، بيانا عبرت فيه عن "قلقها البالغ" بخصوص عمليات تفريق الاحتجاجات التي تمت في 14 أغسطس/آب، ودعت الإخوان المسلمين "لوقف أعمال العنف" التي يقومون بها وطالبت في نفس الوقت بـ "ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من جانب الشرطة." وقد شجب بيان مشترك، أصدرته 21 منظمة عاملة في مجال

حقوق الإنسان، "استخدام القوة القاتلة المفرطة ضد الاحتجاجات والاعتصامات التي نظمها الإخوان المسلمون وناصروهم، علاوة على عودة مناصرو الإخوان المسلمين إلى استخدام العنف."

ذكرت منظمة العفو الدولية، وهي منظمة غير حكومية، أن 93 شخصا لقوا حتفهم أثناء اشتباكات في ميدان رمسيس بالقاهرة بتاريخ 16 أغسطس/آب، وأن 1089 شخصا لقوا حتفهم ما بين 14 إلى 18 أغسطس/آب. وقد عزى أحد ممثلي منظمة العفو الدولية الكثير من حالات الوفاة إلى "استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة، وغير المتناسبة بشكل صارخ، والمميتة بشكل غير مبرر." وقد أكدت هذه المنظمة غير الحكومية في بيان متابعة أصدرته في 23 أغسطس/آب، أنها قد جمعت أدلة تشير إلى قيام بعض مناصري مرسي المسلحين باستخدام الذخيرة الحية ضد الشرطة، وأن بعض السكان المحليين وقفوا إلى جانب قوات الأمن. وأضاف البيان "كما قُتل أيضا أشخاص من المارة ومتظاهرون غير عنيفين في الفوضى التي دبت."

في 18 أغسطس/آب، زُعم أن الشرطة قتلت 37 من عناصر الإخوان المسلمين المحتجزين أثناء نقلهم إلى سجن أبو زعبل بالقرب من القاهرة. وفقا لوزارة الداخلية، لقي السجناء حتفهم من جراء "الاختناق والتكدس" عندما استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع بعد أن أخذ السجناء أحد عناصر الشرطة كرهينة، كما ذكرت التقارير. زعم التحالف الوطني لدعم الشرعية بقيادة الإخوان المسلمين، وهو تحالف للأحزاب والجماعات الإسلامية، أن السجناء قد لقوا حتفهم عندما أطلقت الشرطة ذخائر حية على السيارة ورمتها بالغازات المسيلة للدموع. وقد وعدت الحكومة المؤقتة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، وقام المجلس القومي لحقوق الإنسان بدراسة منفصلة للأحداث. في 22 أكتوبر/تشرين الأول، أمرت النيابة العامة باعتقال أربعة من ضباط الشرطة على خلفية الحادث. وقد بدأت محاكمتهم بتهمة القتل في 12 نوفمبر/تشرين الثاني وظلت مستمرة حتى نهاية العام.

في 20 سبتمبر/أيلول، أعلن المجلس القومي لحقوق الإنسان أنه قد شكل أربعة لجان لتقصي الحقائق: واحدة للنظر في الهجمات على دور العبادة من 30 يونيو/حزيران (لم تتوفر معلومات عن وضع هذا التحقيق بنهاية العام)؛ وأخرى لتدرس حوادث العنف منذ 14 أغسطس (ذكر أن هذا التحقيق كان مستمرا بنهاية العام)؛ وثالثة لتدرس الهجوم الذي حدث في 14 أغسطس/آب على مركز شرطة في كرداسة (لم تتوفر معلومات عن حالة هذا التحقيق بنهاية العام)؛ ورابعة لتدرس حادثة قتل المساجين أثناء نقلهم إلى سجن أبو زعبل في 18 أغسطس/آب (كان هناك أربعة من أفراد الشرطة قيد المحاكمة بنهاية العام). في 22 ديسمبر/كانون الأول، أعلنت الحكومة عن تشكيل لجنة رسمية لتقصي الحقائق للتحقيق في أحداث العنف التي تلت احتجاجات 30 يونيو/حزيران، بما في ذلك تفريق الاعتصامات في ميدان رابعة العدوية وميدان النهضة. وبنهاية العام لم تتوفر معلومات إضافية عما إذا قامت السلطات فعلا بتشكيل تلك اللجنة.

زعمت تقارير لوسائل إعلام عالمية أن القوات المسلحة قد استخدمت القوة دون تمييز أثناء العمليات العسكرية في سيناء، مما أسفر عن عمليات قتل غير قانونية وتدمير للممتلكات على نطاق واسع.

وبنهاية العام، لم تتوفر معلومات إضافية عن موقف الطلب الذي تقدم به مكتب النائب العام في 5 يوليو/تموز للقيام بتحقيق قضائي مستقل لحادثة قتل الصحفي الحسيني أبو ضيف في عام 2012، وإعادة فتح التحقيق الذي أغلقته السلطات في شهر يونيو/حزيران. وكان أبو ضيف قد كتب عن العفو الذي أصدره الرئيس مرسي آنذاك لصهره الذي يقضي عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة الرشوة.

في 22 أغسطس/آب، أخرجت السلطات الرئيس السابق حسني مبارك من الحجز ووضعته تحت الإقامة الجبرية في مستشفى عسكري بينما تتم إعادة محاكمته بتهمة إصدار أوامر بقتل المتظاهرين عام 2011. في 19 ديسمبر/كانون الأول، برأت المحكمة نجلي مبارك من تهمة الاختلاس، إلا أنهما ظلا بالسجن في انتظار محاكمتها بتهمة أخرى.

لم تكن هناك تطورات أخرى بخصوص تحقيقات النيابة العامة حول مقتل عاطف المنسي ومحمد عبد الموجود محمد عام 2012.

وبنهاية العام، استمرت إعادة محاكمة إثنين من ضباط الشرطة في قضية خالد سعيد الشهيرة التي زُعم فيها أن ضابطي الشرطة قد قتلاه أثناء وجوده بالحجز عام 2010.

## ب- الاختفاء

جاء في تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لعام 2012 الذي وضعه الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي أنه كانت هناك 41 حالة اختفاء لا تزال معلقة لم يتم التوصل إلى قرار بشأنها. ولم تبذل الحكومة أية جهود للحيلولة دون وقوع هذه الأحداث أو التحقيق فيها.

وبنهاية العام، وفقا لمنظمات حقوق إنسان محلية ودولية، كان هناك أكثر من 1000 شخص لا يزالون في عداد المفقودين منذ ثورة عام 2011.

## ج- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

ينص دستور عام 2012 الذي تم تعليقه بأنه لا يجوز إلحاق أذى بدني أو معنوي بالشخص الذي تم تقييد تحركاته أو الشخص المُحتجز أو المُعتقل. لا يتضمن الإعلان الدستوري الصادر في 8 يوليو/تموز هذه المادة. يمنع قانون العقوبات التعذيب ولكنه لا يتضمن نصوصاً تتعلق بأساءة المعاملة الذهنية والنفسية، أو الإساءة ضد الأشخاص الذين لم يتم اتهامهم رسمياً، أو الإساءة التي تحدث لأسباب أخرى غير محاولة الحصول على اعتراف. وقد أفاد المراقبون عن وجود حوادث تعذيب طيلة العام. وفقا لمنظمات حقوق إنسان محلية ودولية، كانت الشرطة وحرس السجون يلجئون في بعض الأحيان إلى التعذيب لانتزاع معلومات من المحتجزين، بما فيهم القاصرين، و عادة ما يضربونهم بقبضة الأيدي، والكرابيج، ومؤخرة المسدس أو غيره من الأجسام؛ والصعق بالكهرباء؛

والاعتداء الجنسي؛ وإجبار المحتجزين على الزحف على زجاج مهشم. كثيرا ما أعلنت كل من حكومة مرسي والحكومة الانتقالية أنهما تقومان بالتحقيق في مزاعم التعذيب، ولكنهما نادرا ما أعلنتا عن النتائج.

في 4 فبراير/شباط، توفي محمد الجندي، وهو عضو في الحركة السياسية العلمانية "التيار الشعبي"، في مستشفى بالقاهرة بعد أن عُثر عليه في غيبوبة على جانب أحد الطرق السريعة. في 1 فبراير/شباط، ذكرت إحدى وسائل الإعلام المحلية أنه قد تم اختطافه في 28 يناير/كانون الثاني بعد إحدى المظاهرات وتعرض للتعذيب على يد الشرطة. وزعم تقرير لوكالة رويتر بتاريخ 6 فبراير/شباط، مستشهدا بمصدرين من قوات الأمن، أنه كان قد تم "استجوابه" في الجبل الأحمر، وهو معسكر لأمن الدولة، لمدة ثلاثة أيام قبل موته. وقد خلص تشريح حكومي للجثة بتاريخ 13 فبراير/شباط أن إصاباته تتسق مع وقوع حادث سيارة، ولكن تشريحا خاصا أجرته عائلة الجندي خلص إلى أنه كان ضحية لعملية تعذيب.

ذكرت مصلحة الطب الشرعي التابعة لوزارة العدل أن 11 جثة تم العثور عليها في أماكن الاعتصامات بتاريخ 14 أغسطس/آب بميدان رابعة العدوية وميدان النهضة كانت تحمل آثار تعذيب. وذكرت وسائل إعلام محلية أن مناصري مرسي قد قاموا في الاعتصامات بتعذيب 10 أشخاص على الأقل، بما فيهم رجل شرطة وجندي.

وأشار مراقبون إلى أن الممارسات التعسفية للشرطة والأجهزة الأمنية لم تتغير بشكل كبير رغم التغيير الذي حدث في الحكومة. وفقا لتقارير صحفية محلية بتاريخ 11 سبتمبر/أيلول، وتقارير مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب - وهو منظمة غير حكومية، قامت الشرطة في مركز شرطة الدرب الأحمر بتعذيب رجل حتى الموت كان يُشتبه في ضلوعه في عملية سطو. ويقال أن تقرير الطب الشرعي أشار إلى أن الضحية كان يعاني من كدمات بيده ونزيف حاد بركبتيه. وقد بدأت النيابة العامة تحقيقا في القضية، ولكن لم تتوفر معلومات عن نتائج هذا التحقيق.

## أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز

لقد ظلت أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز بالبلد قاسية.

الأوضاع المادية: وفقا للمراقبين التابعين لمنظمات غير حكومية محلية ودولية، كانت زراعات السجون مكتظة، وكان هناك افتقار إلى الرعاية الصحية، والمرافق الصحية الملائمة، والطعام، والماء النظيف، والتهوية الملائمة. وظل مرض السل منتشرًا على نطاق واسع. وكانت إساءة المعاملة والاعتداءات شيئا معتادا، خاصة على القاصرين المحتجزين في مراكز احتجاز البالغين، كما كان الحراس يعاملون السجناء بوحشية.

كان هناك 62,000 سجينًا على الأقل، بينهم ما يصل إلى 2000 محتجز بانتظار المحاكمة. ولم تقم السلطات دائما بفصل الأحداث عن البالغين، وكانت أحيانا تحتجز المعتقلين بانتظار المحاكمة مع

السجناء المدانين. وكانت أوضاع سجون النساء أفضل قليلا من أوضاع سجون الرجال، على الرغم من وجود تقارير موثوقة عن الإساءة الجنسية للسجينات. وكانت التدابير الخاصة بالتحكم بدرجة الحرارة والإضاءة غير كافية بصفة عامة.

الإدارة: وينص قانون العقوبات على السماح بزيارة المساجين بشكل معقول. إلا أنه وفقا لمراقبين تابعين لمنظمات غير حكومية وأقارب السجناء، فإن الحكومة كانت تمنع أحيانا الزوار من زيارة المحتجزين. وكان مسموحا للسجناء بممارسة الشعائر الدينية. كان بإمكان السجناء تقديم شكاوى إلى السلطات القضائية بدون رقابة، وأن يطلبوا التحقيق في الظروف غير الإنسانية المزعومة. غير أن المراقبين التابعين للمنظمات غير الحكومية قالوا إن السجناء كانوا يعزفون عن ذلك أحيانا لخوفهم من انتقام مسؤولي السجن. وقد حققت الحكومة في بعض هذه المزاعم، ولكنها لم تحقق في جميعها. وبمقتضى القانون، استمر النائب العام في التفتيش على السجون المدنية الاعتيادية. وقد اعتبر المجلس القومي لحقوق الإنسان نفسه بمثابة أمين مظالم يعمل نيابة عن السجناء، إلا أنه لم يكن هناك أمين مظالم رسمي.

الرقابة المستقلة: سمحت الحكومة أثناء العام لبعض مراقبي حقوق الإنسان المستقلين القيام ببعض الزيارات للسجون ومراكز الاحتجاز، ولكن السلطات في كثير من الحالات كانت ترفض إصدار تصاريح لمثل هذه الزيارات.

#### د- الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر كل من دستور عام 2012 والإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز الاعتقال والاحتجاز التعسفي، ولكن الحالات التي تنطوي على مثل هذه الممارسات ازدادت بشدة بعد عزل الرئيس مرسي.

#### دور الشرطة وأجهزة الأمن

لم تسيطر حكومة مرسي بشكل فعال على قوات الأمن، الأمر الذي يعزوه المراقبون جزئيا إلى العداوة طيلة الأمد التي سادت بين الإخوان المسلمين وبيروقراطية أجهزة الأمن. وقد مارست الحكومة المؤقتة قدرا أكبر من السيطرة على قوات الأمن، ولكن القوات استمرت في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. والجدير بالذكر أن قوات الأمن تتمتع أيضا بتأثير كبير داخل الحكومة. تُعتبر الشرطة الوطنية المصرية وقوات الأمن المركزي بمثابة قوات الأمن الأساسية بوزارة الداخلية. تضطلع الشرطة الوطنية المصرية بمسئولية إنفاذ القانون على مستوى الوطن. بينما توفر قوات الأمن المركزي الأمن للبنية التحتية وكبار المسؤولين المحليين والأجانب، وهي مسؤولة أيضا عن السيطرة على الحشود. أما القوات المسلحة المصرية فهي مسؤولة بشكل عام عن الدفاع الخارجي، ولكنها أيضا لعبت دورا في الأمن الداخلي خلال العام بسبب قصور قدرات الشرطة. وقد منحت الحكومة المؤقتة عناصر الجيش سلطة الاعتقال خلال الفترات التي سادت فيها اضطرابات كبيرة خلال العام. وقد لعب قطاع الأمن الوطني أيضا دورا في التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية

الداخلية. وتعمل أيضا على مستوى البلاد أجهزة لإنفاذ القانون ذات مهمة أحادية، مثل شرطة السياحة والآثار والإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

وقد كانت الشرطة أكثر ظهورا بعد عزل مرسي. لقد أصرت الحكومة المؤقتة على أن جهود إنفاذ القانون قد قللت من الجريمة، ولكن لم يكن هناك تأكيد مستقل لهذا الإدعاء. وقد ظلت مهارات التحقيق ضعيفة لدى الشرطة، وعلى وجه الخصوص لم تكن تحقق في حالات العنف الجنسي بشكل كافٍ.

كان الإفلات من العقوبة أحد المشاكل، خاصة في الحالات التي تنطوي على مزاعم بانتهاكات قامت بها قوات الأمن المركزي. رغم أنه كان يُتوقع من لجنة الدفاع عن الحقوق المدنية التي كونتها حكومة مرسي أن ترفع نتائج تحقيقاتها حول استخدام قوات الأمن للقوة أثناء ثورة عام 2011، ورغم التسريبات إلى وسائل الإعلام المحلية في أواخر عام 2012، إلا أن التقرير لم يُعلن على الملأ حتى نهاية العام. وقد قامت الحكومة بالتحقيق في بعض حالات الانتهاكات السابقة، ولكن ليس كل الحالات، وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وقد أسفر الكثير من المحاكمات عن البراءة لعدم كفاية الأدلة أو تضاربها. كثيرا ما أمرت الدولة بإجراء تحقيقات أو قامت بتكوين لجان تقصي حقائق للتحقيق في انتهاكات قوات الأمن، رغم أن نتائج هذه التحقيقات نادرا ما كانت تسفر عن عقوبات. في 28 نوفمبر/تشرين الثاني، برأت محكمة جنائية بالقاهرة ثلاثة من ضباط الشرطة متهمين بتعذيب خمسة رجال بواسطة الصعق الكهربائي والضرب وحرمانهم من الطعام، وذلك في حوادث منفصلة بأحد أقسام الشرطة بالقاهرة ما بين 1987 و2009.

في 9 سبتمبر/أيلول، برأت محكمة جنائية بمدينة السويس 10 من ضباط الشرطة وأربعة من المدنيين متهمين بقتل 17 من المتظاهرين وإصابة 300 خلال ثورة يناير كانون الثاني 2011، مستشهدة بعدم وجود أدلة.

كثيرا ما تحدثت حكومة مرسي عن الحاجة إلى إصلاح السلوك المتعنت لقوات الأمن المدنية، ولكنها لم تبذل في هذا الصدد جهودا يمكن تحديدها. كما لم تحاول الحكومة المؤقتة أيضا إصلاح قوات الأمن المدنية.

وردت تقارير موثوقة طوال العام تفيد بأن قوات الأمن فشلت في الحيلولة دون العنف المجتمعي ضد المسيحيين الأقباط وغيرهم من الأقليات الدينية، أو فشلت في الاستجابة لهذا العنف (أنظر القسم 6).

### إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

بمقتضى قانون العقوبات وقانون القضاء العسكري، اللذان كانا ساريان في ذات الوقت طيلة العام، يتعين على الحكومة الحصول على أمر اعتقال بالنسبة للأشخاص غير الذين يتم القبض عليهم أثناء قيامهم بارتكاب إحدى الجرائم. رغم أن قيام الحكومة المؤقتة بإعلان حالة الطوارئ بتاريخ 14 أغسطس/آب كان قد سمح لقوات الأمن، بما في ذلك الجيش، بالقيام بحملات تفتيش واعتقال بدون أوامر تفتيش، لم ترد تقارير يمكن التحقق منها تشير إلى أن هذه السلطة قد أستخدمت لتسهيل أية

تدابير غير حظر التجول الليلي. وقد انتهت فترة الطوارئ في 14 نوفمبر/تشرين الثاني. في 27 يناير/كانون الثاني، أعلن مرسى الذي كان رئيساً في ذلك الوقت حالة الطوارئ في بورسعيد، والسويس والإسماعيلية لمدة 30 يوماً في أعقاب أعمال عنف أسفرت عن أكثر من 50 قتيلًا. وعلى نحو مختلف عن إعلان حالة الطوارئ التي استمرت من 14 أغسطس/آب إلى 14 نوفمبر/تشرين الثاني، استغلت حكومة مرسى إعلان حالة الطوارئ للقيام بعمليات تفتيش واعتقال بدون تصريحات، ويشمل ذلك العمليات التي قام بها الجيش.

في 2 يونيو/حزيران، أعلنت المحكمة الدستورية العليا أن بنود قانون الطوارئ التي تسمح بالتفتيش والاعتقال بدون تصريح تُعتبر بنوداً غير دستورية بمقتضى دستور عام 2012 الذي ألغى أيضاً محاكم أمن الدولة ولكنه أبقى على نيابة أمن الدولة. لقد أصر مسؤولو الحكومة المؤقتة أن كل عمليات الاعتقال التي تمت منذ 3 يوليو/تموز، عندما تم تعليق دستور عام 2012، قد تمت بمقتضى قانون العقوبات ونفت حدوث اعتقالات بدون أوامر اعتقال.

وقد استمعت المحاكم الجنائية العادية إلى القضايا التي رفعتها نيابة أمن الدولة. ينص قانون العقوبات على الحصول على محامٍ، وإذا كان المتهم معوزاً، يتعين على الدولة توفير محامٍ، ولكن لم يتم الالتزام دوماً بهذه الأحكام.

وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش، قام الجيش باحتجاز الرئيس مرسى و " عشرة على الأقل من فريقه بمعزل عن العالم الخارجي لمدة أربعة أيام." وقد اشتكى محامو مرسى أنهم، في الفترة بين 3 يوليو/تموز و 4 نوفمبر/تشرين الثاني، لم يتمكنوا من الاتصال به أو الحصول على المستندات المتعلقة بالتهم الموجهة له. وفقاً لتقرير من وكالة رويترز بتاريخ 17 سبتمبر/أيلول، أفادت وسائل إعلام عالمية أن محتجزين آخرين من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين قد زعموا أنه تم وضعهم في الحبس الانفرادي في زنانات مظلمة وأنهم كانوا يخرجون فقط لإستجوابهم. وقال أحدهم إنه قد حُرِم من الدواء، وزعم أقارب لمحتجزين آخرين أنه لم يُسمح لهم بإرسال الطعام.

في مايو/أيار 2012، حظر مجلس الشعب، وهو الهيئة التشريعية الأدنى، على الحكومة مقاضاة المدنيين بموجب قانون القضاء العسكري إلا في الحالات التي تكون فيها الجرائم المفترضة ضد الجيش. وكان قانون القضاء العسكري يسمح في السابق باعتقال أفراد الجيش والمدنيين المتهمين بجرائم عادية علاوة على المخالفات المرتكبة ضد القوات المسلحة وتلك التي "تضر بالأمن الوطني."

نفت كل من حكومة مرسى والحكومة المؤقتة القيام بمحاكمة مدنيين في محاكم عسكرية لمجرد جرائم مدنية، ولكن المدنيين المتورطين في اشتباكات مع الجيش يخضعون لاختصاص القضاء العسكري وواجهوا محاكم عسكرية تحت كل من حكومة مرسى والحكومة المؤقتة. في 3 سبتمبر/أيلول، حكمت محكمة عسكرية في السويس على 54 مدنياً بالسجن لمدة تتراوح بين خمس سنوات إلى السجن المؤبد لقيامهم بالهجوم على مبانٍ حكومية وأقسام شرطة وكنائس. كما تمت أيضاً معاقبة الحرائم غير العنيفة. فعلى سبيل المثال، في 17 سبتمبر/أيلول، حكمت محكمة عسكرية على أربعة من المدنيين في السويس بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات لانتهاكهم لحظر التجول.

وكانت الاعتقالات التي تتم بمقتضى قانون العقوبات تحدث علانية وبموجب أوامر اعتقال يصدرها وكيل نيابة أو قاضٍ. كان هناك نظام معمول به للكفالة، رغم أن بعض المتهمين إدعوا أن القضاة فرضوا مبالغ للكفالة عالية بشكل غير معقول. في القضايا التي تنطوي على جرائم ضد الأشخاص، يجوز للنيابة إصدار أمر بالحجز المؤقت لمدة أربعة أيام. وبعد تلك المدة يجب رفع القضية إلى قاضٍ يجوز له أن يطلق سراح المتهم أو تمديد فترة الحجز لمدد تبلغ كل واحدة منها 15 يوما (ولا تتجاوز 45 يوما في المرة الواحدة) ولمدة إجمالية تصل إلى خمسة شهور. بعد ذلك يجب تحويل القضية إلى محكمة الجنايات لمحاكمة الشخص أو إسقاط القضية. يجوز للمحكمة أن تمدد فترة الحجز المؤقت لمدد تبلغ كل واحدة منها 15 يوما (ولا تتجاوز 45 يوما في المرة الواحدة) ولمدة إجمالية تصل إلى سنتين. وفيما عدا القضايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام، فإن الفترة القصوى للحجز المؤقت هي سنتان. بعد إنقضاء فترة سنتين (إجمالية) من الحجز المؤقت بدون إدانة، يجب إطلاق سراح المتهم فوراً.

في 12 سبتمبر/أيلول، عدلت الحكومة الانتقالية قانون الإجراءات الجنائية بحيث يسمح بالحبس لمدة غير محددة للمستأنفين في الحالات التي تنطوي على الإعدام أو السجن المؤبد. في القضايا التي تنطوي على جرائم ضد أمن الدولة، مثل الخيانة وحيازة الأسلحة، تنطبق نفس الإجراءات، فيما عدا أنه يجوز لوكيل النيابة حبس المتهم مؤقتاً لمدة 15 يوماً بدلاً عن أربعة أيام ويجوز له تمديد الحبس إلى 45 يوماً بدون الحصول على مراجعة أو أمر قضائيين. التهم التي تنطوي على عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد يمكن أن تنطبق أحياناً على القضايا المتعلقة بالمظاهرات، مثل إغلاق الطرق أو التظاهر أمام المباني الحكومية، مما يعني أنه يجوز حجز المستأنفين المتهمين بجرائم سياسية إلى أجل غير مسمى. يحق للمتهمين بجرائم جنائية أن يستعينوا بمحامٍ مباشرة بعد اعتقالهم، كما يُسمح عادة، ولكن ليس دائماً، بالاتصال بأفراد أسرهم. كما أن المحكمة ملزمة بتوفير محامين على حساب الدولة للمتهمين المعوزين. على الرغم من ذلك، كثيراً ما كان المتهمون يواجهون عوائق إدارية، وفي بعض الحالات عوائق سياسية، ولم يتمكنوا من الاتصال بشكل منتظم بالمحامين أو الحصول على زيارات من أسرهم.

الاعتقال التعسفي: وفقاً لمنظمة العفو الدولية، اعتقلت السلطات 3000 شخصاً على الأقل بعد عزل مرسي. وقد اتهمت جماعات حقوق الإنسان الحكومة المؤقتة باعتقال أشخاص لا لشيء سوى صلتهم بالإخوان المسلمين أو غيرها من المنظمات الإسلامية، مثل الجماعة الإسلامية، واحتجازهم للاشتباه في ضلوعهم في جرائم مبهمه مثل "البلطجة" و"التحريض على العنف".

في 3 يوليو/تموز، احتجز الجيش الرئيس مرسي بمعزل عن العالم الخارجي في مكان غير معلن، بدعوى أن ذلك لحمايته. في 7 يوليو/تموز، أعلنت النيابة العامة أن مرسي يخضع للتحقيق بزعم التحريض على قتل المتظاهرين، وإهانة القضاء، والتجسس، والتواطؤ مع حماس للقيام بهجمات على السجون أثناء ثورة عام 2011 التي دُكر أنها مكنت مرسي وقادة آخرين من جماعة الإخوان المسلمين بالهروب.

سمحت الحكومة المؤقتة لمرسي بتلقي زيارة في 29 يوليو/تموز من كاثرين آشتون، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية، وزيارة بتاريخ 30 يوليو/تموز لوفد من الاتحاد الإفريقي. ذكرت التقارير أن الرئيس المعزول رفض مقابلة اثنين من نشطاء حقوق الإنسان المحليين كان قد سُمح لهم بزيارته في 27 يوليو/تموز. في 18 سبتمبر/أيلول، تحدث إلى أسرته بالهاتف لأول مرة منذ احتجازه. في 4 نوفمبر/تشرين الثاني، ظهر مرسي لأول مرة مع 14 من المتهمين في محكمة جنائية بالقاهرة لمواجهة تهمة بالقتل والتحريض تتعلق بمقتل متظاهرين مناهضين للحكومة في شهر ديسمبر/كانون الأول عام 2012. وبعد جلسة الاستماع تم تحويله إلى سجن برج العرب في الاسكندرية. وكان من المُزمع عقد الجلسة الثانية للمحاكمة في شهر يناير 2014. سُمح لمرسي فيما بعد بالاتصال بمحام واستقبال زوار من أسرته. في 6 ديسمبر/كانون الأول، ذكرت وزارة الداخلية أنه لم يعد باستطاعة مرسي مقابلة زوار بزعم قيامه "بالتحريض على العنف" ضد الحكومة المؤقتة أثناء لقاء مع محاميه في 13 نوفمبر/تشرين الثاني.

في 18 ديسمبر/كانون الأول، وجهت السلطات أيضا لمرسي تهمة التآمر لإرتكاب أعمال إرهابية. في 21 ديسمبر/كانون الأول، قامت النيابة العامة بتحويل مرسي إلى محاكمة ثالثة بتهمة تنظيم عمليات اقتحام للسجون أثناء ثورة عام 2011، ونشر الفوضى، واختطاف أفراد الشرطة بالتعاون مع مسلحين أجانب.

وقد واجه أعضاء من حكومة مرسي، علاوة على قادة من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة التابع لها، بعضا من نفس التهم وتم اعتقالهم تعسفا بعد 3 يوليو/تموز. ووجهت السلطات لعدد من قادة الإخوان المسلمين تهمة بالتحريض تتعلق بالاشتباكات التي حدثت في 30 يونيو/حزيران وأسفرت عن 9 من القتلى عندما فتح أعضاء جماعة الإخوان المسلمين النار على المتظاهرين الذين شرعوا في اقتحام المقر الرئيسي للجماعة في القاهرة. وبعد 3 يوليو/تموز، احتجزت السلطات خمسة على الأقل من مساعدي مرسي بمعزل عن العالم الخارجي لما يزيد عن خمسة شهور ورفضت طلبات الزيارة من الأقارب والمحامين الذين يمثلونهم. وقد وُجهت لهم تهمة تشمل الانضمام إلى تنظيم غير قانوني، ونشر أخبار كاذبة تهدد الأمن القومي، والتآمر مع قوى أجنبية لزعزعة استقرار البلاد.

في 2 سبتمبر/أيلول، ذكرت منظمة مراسلون بلا حدود، وهي منظمة عالمية غير حكومية، أن السلطات قد اعتقلت 80 صحفيا بشكل تعسفي منذ 3 يوليو/تموز. وفقا للتقرير السنوي للجنة حماية الصحفيين، ظل خمسة صحفيين بالحجز حتى 1 ديسمبر/كانون الثاني، وكان إثنان منهم تابعين لقناة الجزيرة. في 28 ديسمبر/كانون الثاني، اعتقلت السلطات أربعة آخرين من مراسلي الجزيرة بتهمة البث بدون ترخيص.

وقد أسفرت بعض الاعتقالات التعسفية عن تقديم مدنيين للمحاكمة أمام محاكم عسكرية. في 4 يناير/كانون الثاني، اعتقلت السلطات الصحفي محمد صبري المقيم في سيناء لقيامه بالتصوير في مكان محظور بدون الحصول على تصريح، وحولته إلى النيابة العسكرية. وفي 3 نوفمبر/تشرين الثاني، أصدرت محكمة عسكرية حكما على صبري بالسجن ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ. في 4 سبتمبر/أيلول، اعتقلت السلطات الصحفي أحمد أبو دراع وحولته إلى النيابة العسكرية بتاريخ 6

سبتمبر/أيلول. في 5 أكتوبر/تشرين الأول، حكمت محكمة عسكرية على الصحفي أحمد أبو دراع بالسجن لمدة ستة شهور مع وقف التنفيذ وغرامة 200 جنيه مصري (29 دولار أمريكي) لبيت معلومات كاذبة عن الجيش، والاتصال مع "جماعات إرهابية" في سيناء، وتصوير منشآت عسكرية، واستقزاز القوات المسلحة.

وفقا لمكتب المفوض السامي لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة، قامت السلطات خلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب بالقاء القبض واحتجاز 150 لاجئ سوري بشكل تعسفي. وذكر مكتب المفوض السامي لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة وناشطون يعملون مع اللاجئين أن الحكومة قامت بترحيل الكثير من الذين تم القبض عليهم، وذلك إلى دول أخرى بالمنطقة. ولم تسمح السلطات لمكتب المفوض السامي لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة ومحاميه بالاتصال باللاجئين، بما في ذلك اللاجئين المسجلين لدى مكتب المفوض السامي. وقد تناقص عدد الاعتقالات في وقت لاحق من العام، رغم أن السلطات قامت في شهر أغسطس/آب باعتقال أو احتجاز المئات من اللاجئين السوريين عند محاولتهم مغادرة البلاد بزورق (أنظر القسم 2.d).

الحجز قبل المحاكمة: ظل الاحتجاز السابق للمحاكمة مشكلة طوال العام. وكان يتم أحيانا احتجاز المعتقلين بانتظار المحاكمة مع المساجين المدانين. وقد ساهم تراكم وتكدس ملفات القضايا غير المنجزة في المحاكم الجنائية في إطالة مدة الاحتجاز قبل المحاكمة. في 10 يونيو/حزيران، أكد محام لحركة شباب 6 أبريل أن وكلاء النيابة كانوا يطالبون بمبالغ كبيرة بشكل غير معقول لكفالة المتهمين، وبذلك حولوا الاحتجاز السابق للمحاكمة إلى عقوبة.

احتجاز طالبي اللجوء الذي رُفضت طلباتهم أو عديمي الجنسية: لم ترد أية تقارير عن احتجاز مهاجرين أو لاجئين بعد رفض طلبهم اللجوء. إلا أن السلطات احتجزت المئات من المهاجرين واللاجئين الأفارقة بدون السماح لهم بإجراءات اللجوء، وكان بعضهم ضحية لإساءة معاملة قاسية بعد تهريبهم أو المتاجرة بهم إلى سيناء. علاوة على ذلك، كان هناك حوالي 300 ألف سوري و 70 ألف فلسطيني (يوجد بينهم عدد غير معلوم من عديمي الجنسية) يعيشون بالبلاد، وكان بعضهم محتجزا بالسجون (أنظر القسم 2.d). وفقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش، احتجزت السلطات 206 لاجئا سوريا في أقسام الشرطة بكافة أنحاء البلاد بدءا من شهر يوليو/تموز، وأفرجت عن 171 منهم بتاريخ 10 ديسمبر/كانون الأول. وقد منحت الحكومة هؤلاء الأشخاص تصاريح إقامة مؤقتة.

العفو: خلافا للسنوات السابقة، لم تكن هناك حالات عفو.

## هـ- الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص كل من دستور عام 2012 والإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز على استقلالية وحصانة القضاة، إلا أن المحاكم كانت خاضعة لتأثير الحكومة. في نقاط مختلفة خلال العام، أظهر القضاة استقلالية وتحورا من تأثير السلطة التنفيذية من خلال قيامهم بالإعلان أن بعض قرارات مرسى غير قانونية أو غير دستورية وهو مازال رئيسا. احترمت الحكومة بشكل عام أوامر المحكمة في القضايا

غير السياسية، ولكنها لم تحترمها دائماً في القضايا المشحونة سياسياً. في شهر يناير كانون الثاني، أستاذ النائب العام الحكم بالسجن المؤبد الذي صدر بحق الرئيس السابق حسني مبارك بعد إدانته بإصدار أوامر لقتل المتظاهرين أثناء ثورة عام 2011، باعتبار أن الحكم مخفف للغاية. وبدأت إعادة محاكمة مبارك في شهر أبريل/نيسان وكانت مستمرة حتى نهاية العام.

### إجراءات المحاكمة

يُعتبر المتهمون أبرياء وعادة ما يتم إعلامهم بشكل سريع ومفصل بالتهمة الموجهة إليهم. وليس هناك نظام محلفين. وعادة ما كانت المحاكمات الجنائية للمدنيين علنية. أما المحاكم العسكرية فليست مفتوحة للجمهور. ويحق للمتهمين الاستعانة بمحام في المحاكم المدنية، كما أن الحكومة مسئولة عن توفير محام إذا لم يكن بمقدور المتهم تحمل تكاليف المحامي. ويحق للمتهمين في المحاكم العسكرية استشارة محام ولكنهم حُرِّموا أحياناً من الاتصال بمحام في الوقت المناسب. ويجوز القانون للمتهمين، في كلا النظامين، استجواب الذين يشهدون ضدهم وتقديم شهود وأدلة لصالحهم، كما يمنح القانون الحق للمتهمين ومحاميهم بالاطلاع على الأدلة الموجودة في حوزة الحكومة. كانت المحاكم العسكرية في بعض الأحيان تصدر أحكامها بشكل سريع لا يمكن المتهمين من ممارسة هذه الحقوق.

ويحق للمدعى عليهم، في المحاكم المدنية والعسكرية، الإستئناف أمام المحاكم وصولاً إلى محكمة النقض ومحكمة الاستئناف العسكرية. وتخضع الأحكام التي تصدرها المحاكم العسكرية لمصادقة رئيس الجمهورية. ويتعين أن يصادق الرئيس ومفتي الجمهورية على جميع الأحكام بالإعدام. وقد أكد محامون ومنظمات غير حكومية أن محاكمات المحاكم العسكرية لم تقي بالمعايير الأساسية للإجراءات القانونية، نظراً لأن محاكمة المتهمين كانت تستغرق ساعات فقط في الكثير من الأحيان، ولكونهم كانوا كثيراً ما يحاكمون في مجموعات، وأحياناً بدون التمكن من الاستعانة بمحاميين.

### السجناء والمحتجزون السياسيون

وفقاً لمنظمة العفو الدولية، اعتقلت السلطات 3000 شخصاً على الأقل بعد عزل مرسي، وتم احتجاز معظمهم لفترة تقل عن 48 ساعة. ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش أن الجيش احتجز مرسي و "عشرة على الأقل من فريقه بمعزل عن العالم الخارجي لمدة أربعة أيام." (أنظر القسم 1.د).

### الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

كان يحق للأفراد اللجوء إلى المحاكم المدنية لرفع قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وقد رفعوا مثل هذه القضايا أثناء العام. ومع ذلك، فإن معايير الأدلة، والافتقار إلى قدرة التحقيقات، والإرادة، وهي أمور مطلوبة لإدانة شخص في قضايا مزاعم انتهاك حقوق الإنسان، كثيراً ما كانت تعني قيام المحاكم بفرض القضايا أو تبرئة المتهمين لعدم وجود أدلة أو بسبب التضارب في أقوال الشهود.

## و- التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

ينص كل من الإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز ودستور عام 2012 على خصوصية المنزل والمراسلات والمكالمات الهاتفية وغير ذلك من وسائل الاتصال. وعمدت أجهزة الأمن أحيانا إلى وضع النشطاء السياسيين والمشتبه بأنهم مخربون والصحفيين والأجانب والكتّاب تحت المراقبة، وقامت بفحص مراسلاتهم وسجلاتهم البنكية، كما قامت بتفتيشهم وتفتيش منازلهم ومصادرة ممتلكات شخصية خاصة بهم. كما استخدمت الأجهزة الأمنية أيضا نظام المخبرين بشكل مكثف.

### القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

#### أ. حرية التعبير والصحافة

ينص الإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز على حرية التعبير والصحافة، ولكنه يحتوي على استثناء يتعلق بالأمن القومي ويسمح بـ "مراقبة محدودة" في "المسائل المتعلقة بالأمن القومي" في حالة الطوارئ أو في وقت الحرب. وكان دستور عام 2012 الذي تم تعليقه ينص أيضا على حرية التعبير والصحافة ولكنه كان يتضمن بندا ينص على "حظر الرقابة على الصحافة باستثناء رقابة محددة يجوز فرضها في أوقات الحرب أو التعبئة العامة." لقد قام أفراد بصفتهم الشخصية، علاوة على الحكومة، برفع قضايا بمقتضى بنود دستور عام 2012 وأحكام القانون الجنائي التي تحظر التحريض والتمييز وإهانة الدين أو الرموز العامة.

حرية التعبير: لقد عبّر المواطنون عن وجهات نظرهم في الكثير من المواضيع السياسية والاجتماعية، ولكن كانت هناك في بعض الأحيان عواقب سلبية. لقد سعت كل من حكومة مرسي والحكومة المؤقتة إلى كبح الإنتقادات. فقد قامت الحكومتان بالتحقيق مع المنتقدين وتقديمهم للمحاكمة بزعم التحريض على العنف، وإهانة الدين، أو إهانة الرموز والمؤسسات العامة مثل القضاء.

على سبيل المثال، في 11 يونيو/حزيران، أذانت محكمة بالأقصر مدرسة قبطية بمدرسة ابتدائية تُدعى دميانة عبد النور بـ "إهانة الإسلام" عند تدريسها مادة "تاريخ الأديان" وأمرتها بدفع غرامة تبلغ 100,000 جنيه مصري (14,500 دولار أمريكي).

في 14 ديسمبر/كانون الأول، أمرت النيابة العامة باحتجاز رجل كان قد تم مسبقاً اعتقال ابنه البالغ من العمر 15 عاما، ويُدعى خالد محمد، لحيازته مسطرة تحمل شعارا يرتبط بالإخوان المسلمين. وقد تم التحقيق مع الرجل بتهمة "حث" ابنه على حيازة المسطرة. وقد ظل خالد بالحجز بشبهة التحريض على العنف، وتشويه سمعة الجيش، ولكونه عضوا بجماعة محظورة. وقد أصدرت النيابة العامة أيضا مذكرات اعتقال بحق اثنين من المدرسين هما أشرف رسلان وحميدو الخيش، بتهم مشابهة.

بعد عزل مرسي، أفرجت السلطات عن ما يصل إلى 500 ناشط تم احتجازهم عندما كان رئيسا. في 6 يوليو/حزيران، أمر النائب العام بإطلاق سراح أحمد دومة من السجن. وكان دومة، وهو مدون

وناشط سياسي، قد حُكم عليه في 3 يونيو/حزيران بالسجن لمدة ستة شهور لقيامه بوصف مرسي، الذي كان حينئذ رئيساً، بأنه "مجرم هارب من العدالة". في 7 يوليو/تموز، برأ قاض دومة وعشرة آخرين من الناشطين المناوئين لمرسي من تهمة التحريض على العنف ضد الإخوان المسلمين على خلفية الاشتباكات التي حدثت في شهر مارس/آذار في مبنى مكتب الإرشاد التابع للإخوان المسلمين بالقاهرة والتي أصيب فيها 130 شخصاً. وقد ألقت السلطات القبض عليه في وقت لاحق بتهمة مختلفة (أنظر القسم 2.ب).

حريات الصحافة: يحكم قانون العقوبات وقانون الصحافة والمطبوعات القضايا المتعلقة بالصحافة. رفعت السلطات، تحت كل من حكومة مرسي والحكومة المؤقتة، عدة قضايا ضد مراسلين متهمين بإهانة مسئولين حكوميين أو نشر معلومات كاذبة.

تحت كل من الحكومتين، استجابت وسائل الإعلام التي تملكها الحكومة والتي تزيد عن 20، لتوجيهات السياسة الحكومية. وقد قامت وسائل الإعلام الحكومية والخاصة بمؤازرة الحكومة بشكل علني بعد 3 يوليو/تموز، وذلك من خلال نشر تقارير تصوّر البلاد على أنها في "حرب ضد الإرهاب"، وتصورّ الجماعات الإسلامية، خاصة الإخوان المسلمين، باعتبارها تهديد للأمن القومي.

وقد عبّرت وسائل الإعلام غير الحكومية وبشكل نشط عن طائفة من وجهات النظر حول القضايا السياسية والاجتماعية، إلا أن محطات الكيبل المحلية الخاصة عبرت عن دعمها بالإجماع لعزل مرسي. في 3 يوليو/تموز، أغلقت الحكومة المؤقتة ثلاث محطات تلفزيون فضائية إسلامية، متهمه إياها بالتحريض على العنف، وهي: الحافظ، والناس، ورحمة. أيضاً في 3 يوليو/تموز، داهم جنود مقر "الجزيرة مباشر مصر"، وهي الفرع المصري لقناة الجزيرة، وأوقفوا بث الأخبار الحية مؤقتاً. في 20 يوليو/تموز، داهمت الشرطة وأغلقت منشآت البث بالقاهرة التابعة لمحطة العلم الإيرانية التي تبث برامجها باللغة العربية. وفي 21 أغسطس/آب، أغلقت مكتب القاهرة لوكالة الأنباء التركية "إخلاص".

وفي أعقاب تغطية إعلامية عالمية كانت تنتقد عزل مرسي في شهر يوليو/تموز، وفض الاعتصام بميدان رابعة العدوية في شهر أغسطس/آب، ذكرت تقارير أن المركز الصحفي المصري للمراسلين الأجانب أجرى تغييراً في إجراءات اعتماد وتجديد تصاريح العاملين بالصحافة الأجنبية. وقد أدى التغيير إلى حدوث تأخيرات، مما أدى تقريباً إلى عدم إصدار أية تصاريح في شهر أغسطس/آب وأوائل شهر سبتمبر/أيلول. في كثير من الأحيان، لم يتمكن العاملون بوسائل الإعلام الأجنبية الذين سافروا إلى البلد خلال هذه المدة من الحصول على تصاريح خلال مدة اقامتهم.

بحلول أواخر شهر سبتمبر/أيلول، قال عاملون بوسائل إعلام أجنبية إن المركز الصحفي للمراسلين الأجانب واصل إصدار التصاريح، رغم أن ذلك كان بعد تأخير طويل. بعد فترة التأخير، قام المركز في بعض الأحيان فقط بإصدار تصاريح مؤقتة سارية لمدة اسبوعين، وذلك للعاملين في وسائل الإعلام الأجنبية والمعيّنين بالبلد بشكل دائم، مجبراً إياهم بالتقدم بطلب التجديد مباشرة بعد ذلك. وبنهاية العام، استمر العديد من العاملين بالصحافة الأجنبية في معاناة التأخير الطويل، الذي يستمر

شهوراً في كثير من الأحيان، عند تقديمهم بطلب الحصول على التصاريح. نتيجة للمشاكل الجديدة المتعلقة بالحصول على التصاريح فإن بعض العاملين في المؤسسات الصحفية الأجنبية الذين لم يحصلوا على تصاريح قد عرضوا أنفسهم لتهم قانونية محتملة.

وكانت الحكومة مسيطرة على ترخيص الصحف وطباعتها وتوزيعها، ويشمل ذلك الصحف المستقلة وتلك التابعة لأحزاب المعارضة، ويشمل ذلك حزب الحرية والعدالة المدعوم من جماعة الإخوان المسلمين. وأزال دستور عام 2012 القيود التي كانت قائمة على ملكية الصحف.

العنف والمضايقة: قامت أطراف حكومية وغير حكومية طيلة العام باعتقال وسجن وقتل صحفيين، كما قامت بمهاجمتهم جسدياً ومضايقتهم وترهيبهم. وفقاً للجنة حماية الصحفيين، تم قتل ستة صحفيين خلال العام.

في يومي 28 و 29 يونيو/حزيران، قُتل صحفي واحد وجرح سبعة وتم اغتصاب صحفية أثناء تغطيتها لاحتجاجات مناوئة لمرسي في أرجاء البلاد. وقد ازدادت ظروف الصحفيين سوءاً أثناء تغطيتهم للاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن بعد 3 يوليو/تموز. وفقاً لمنظمة مراسلون بلا حدود، قامت قوات الأمن ومواطنون بالاعتداء على ما لا يقل عن 40 من المراسلين والمصورين الصحفيين خلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب، كما اعتقلت السلطات أو احتجزت 80 صحفياً كانوا يقومون بتغطية الاحتجاجات المناوئة للحكومة.

وفقاً للجنة حماية الصحفيين في 14 أغسطس/آب، توفي كل من مصعب الشامي من شبكة رصد الإخبارية، وأحمد عبد الجواد من الأخبار ومصر 25، وميك ديان من شبكة سكاى نيوز البريطانية، من آثار أعيرة نارية أثناء قيام الشرطة بتفريق متظاهرين مؤيدين لمرسي.

في 19 أغسطس/آب، أطلقت عناصر من الجيش النار على تامر عبد الرؤوف، مدير مكتب صحيفة الأهرام بمحافظة البحيرة، وقتلته بينما كانت سيارته تقترب من إحدى نقاط تفتيش حظر التجول بالقرب من مدينة دمنهور. وقد تسببت الأعيرة النارية أيضاً في إصابة صحفي آخر كان في السيارة مع عبد الرؤوف. وذكر الجيش أن السيارة لم تستجب للتعليمات بتخفيض سرعتها عند الاقتراب من نقطة التفتيش، وأن الجيش قد فتح تحقيقاً في الحادث. ولم تتوفر معلومات بحلول نهاية العام عن نتائج هذا التحقيق.

في 27 أغسطس/آب، اعتقلت الشرطة أربعة من طاقم البث التلفزيوني باللغة الإنجليزية التابع لقناة الجزيرة وداهمت مكاتبهم وصادرت الأجهزة. وقد أفرجت السلطات عن الطاقم وقامت بترحيل الأفراد الأجانب في اليوم التالي.

الرقابة أو القيود على المحتوى: في 3 يوليو/تموز، داهمت قوات الأمن وأغلقت استوديوهات القناة التلفزيونية الفضائية مصر 25 ذات الصلة بالإخوان المسلمين. كما داهمت أيضاً وأغلقت ثلاث

قنوات للتيار السلفي عُرفت بدعمها الخطابي لحكومة مرسي، وهي: الحافظ، والناس، ورحمة. في كل هذه الحالات، اتهمت الحكومة المؤقتة هذه القنوات بضلوعها في التحريض على العنف.

في 3 سبتمبر/أيلول، حكمت محكمة بأن قناة الجزيرة مباشر مصر وثلاث قنوات أخرى هي القدس، والأقصى، واليرموك، كانت تعمل بشكل غير قانوني، وقد تم حظرها. علاوة على ذلك، في 3 سبتمبر/أيلول، أغلقت المحكمة قناة الأحرار 25، وهي القناة التابعة للإخوان المسلمين والتي خلفت قناة مصر 25. كانت قناتا الأحرار والجزيرة تقدمان تغطية للتظاهرات والاحتجاجات المؤيدة لمرسي.

وقد ذكر بعض الناشطين والصحفيين أن القناتين كانتا تمارسان رقابة ذاتية على الانتقادات الموجهة للجيش أو التعليقات التي قد تُفهم على أنها متعاطفة مع الإخوان المسلمين، وذلك نتيجة للبيئة الإعلامية المناهضة للإخوان المسلمين والمؤيدة للحكومة بشكل شديد.

قوانين القبح والتشهير/الأمن القومي : بمقتضى القانون، يمكن أن يُعتبر رئيس التحرير مسؤولاً من الناحية الجنائية عن التشهير الذي يتضمنه أي جزء من الصحيفة. إلا أنه، وكما هو الحال في العام السابق، لم تكن هناك حالات تم فيها تطبيق هذه المادة. وعلى نحو مختلف عن العام السابق، لم توقف الحكومة طباعة وتوزيع الصحف "لأسباب تتعلق بالأمن القومي".

في 6 يوليو/تموز، أمر الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات شركة نايل سات، التي تمتلكها الدولة بنسبة 49 بالمائة، أن تحجب الإرسال عن ثلاث قنوات عربية عُرفت بتغطيتها الإخبارية التي تميل إلى الإخوان المسلمين وحركة حماس، وهي: القدس، والأقصى، واليرموك، وذلك على أساس أن تقاريرها تمثل تهديداً للأمن القومي.

وفي بيان بتاريخ 15 أغسطس/آب، اتهمت الحكومة المؤقتة قناة الجزيرة مباشر مصر بالعمل بدون ترخيص سارٍ و "التحريض على الكراهية، مما يشكل تهديداً للأمن القومي".

في 28 ديسمبر/كانون الأول، اعتقلت سلطات الحكومة المؤقتة أربعة صحفيين يعملون بقناة الجزيرة، وقيل أن النيابة العامة أمرت بحجزهم للاشتباه في انضمامهم لمنظمة إرهابية وقيامهم بنشر أخبار كاذبة تضر بالأمن القومي. وقد ذُكر أن الأمر الذي صدر قد عدّ الاتهامات الموجهة ضد الصحفيين وزعم أنهم يؤسسون قناة إعلامية تهدف إلى "تشويه صورة مصر بالخارج والإضرار بوضعها السياسي".

تأثير الجهات غير الحكومية: قامت أيضاً جهات غير حكومية بمهاجمة الصحفيين وكبح حرية التعبير خلال العام. وفقاً للجنة حماية الصحفيين، قامت عناصر من الشرطة ومؤيدي مرسي بتاريخ 16 و 17 مارس/آذار بمهاجمة 14 صحفياً على الأقل خارج المقر الرئيسي للإخوان المسلمين بالقاهرة. وفي شهر أغسطس/آب، ذكر عاملون بمؤسسات صحفية غربية أنهم كانوا يأخذون حذرهم عند قيامهم بالتصوير في الشوارع وكانوا يتوخون الحيطة لتجنب الحشود التي تميل إلى اعتبار الصحفيين

الأجانب "جواسيس". وقد قامت وسيلة إعلام إخبارية واحدة على الأقل بالسماح فقط للموظفين المحليين بتغطية الاحتجاجات. وقد قلل العداء الشعبي للمراسلين من نوعية التغطية، حيث لجأ الصحفيون إلى تصوير الأحداث عن بعد ومن داخل البنايات. أثناء الاشتباكات في ميدان رمسيس بتاريخ 16 أغسطس/آب، قامت قوات الأمن بحماية بعض الصحفيين من الحشود العدوانية، وذلك بحمايتهم داخل مركبات مدرعة.

في 24 مارس/آذار، قام المحتجون الإسلاميون بتطويق مدينة الإنتاج الإعلامي لمدة 13 ساعة. وفقا لتقارير لوسائل إعلام محلية، قام المحتجون بالاعتداء على الصحفيين والعاملين بوسائل الإعلام ومنعوا الضيوف بالقوة من الظهور في البرامج التلفزيونية. تعرض حافظ أبو سعدة، مدير "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية، لهجوم المحتجين بعد أن ظهر في برنامج تلفزيوني، ورفع شكوى قانونية بتاريخ 25 مارس/آذار يزعم فيها أن المحتجين قد ارتكبوا "انتهاكا صارخا لحرية التعبير". وكانت الشكوى لا تزال قيد التحقيق بحلول نهاية العام.

### حرية الإنترنت

كانت اتصالات الانترنت مفتوحة وغير مقيدة، ولكن الحكومة كانت تراقبها وقامت أحيانا بمقاضاة أشخاص متهمين بنشر مواد "مسيئة". قام مزودو خدمة الانترنت المحليون بمنع الدخول إلى مواقع الإنترنت التي تحتوي على مواد غير قانونية، مثل المواد الاباحية عن الأطفال. إضافة إلى ذلك، أمرت المحاكم بمنع الدخول إلى بعض المحتوى في الانترنت، مثل "يوتيوب". في فبراير/شباط، حكمت محكمة بأنه يتعين حظر الموقع لمدة شهر لأنه لم يسحب تسجيل فيديو يُعتبر معاديا للإسلام. إلا أنه في شهر مارس/آذار، أيدت المحكمة الإدارية قرار وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بعدم تطبيق قرار الحظر على موقع "يوتيوب" باعتبار أن حظر الدخول إلى الموقع لا يقع ضمن السلطة القانونية للوزارة ولأن تطبيق القرار مكلف للغاية.

في 27 مارس/آذار، وجهت السلطات إلى أحمد أنور، وهو صاحب مدونة بها تسجيلات فيديو، تهمة إهانة وزير الداخلية، و "إساءة استخدام الانترنت"، والاستفزاز بسبب شريط فيديو ساخر حملته على الانترنت قبل عام من ذلك التاريخ ويسخر فيه من الشرطة. وقد واجه الحكم عليه بغرامة تتراوح بين 20 ألف إلى 100 ألف جنيه مصري (2,900 إلى 14,500 دولار أمريكي) واحتمال الحكم عليه بالسجن. وقد تأجلت قضيته مبدئيا إلى 1 يونيو/حزيران ولم تصل إلى المحكمة حتى نهاية العام.

في 5 أكتوبر/تشرين الأول، حكمت محكمة عسكرية بالسجن لمدة ستة شهور مع وقف التنفيذ وغرامة 200 جنيه مصري (29 دولار أمريكي) على أحمد أبو دراع، وهو صحفي مقره في سيناء ويعمل مع مؤسسة إعلامية مستقلة هي "المصري اليوم"، وذلك بسبب مادة وضعها على صفحة "فيسبوك" الخاصة به أشار فيها إلى أن الجيش كان يضلل الجمهور بخصوص هجماته في سيناء.

ذكر الاتحاد الدولي للاتصالات أن 44 بالمائة من الأشخاص استخدموا الانترنت عام 2012، وأن نسبة اشتراكات النطاق العريض (برود باند) بلغت 2.72 أشتراكا لكل 100 من السكان.

## الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

وردت تقارير تشير إلى قيود فرضتها الحكومة على الحرية الأكاديمية. لقد كان هناك قدر من الرقابة الذاتية، مشابه للرقابة الذاتية التي مارسها المعلقون الآخرون، عندما يقوم الأكاديميون بالتعليق العلني على القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في أواخر أكتوبر/تشرين الأول، ازدادت الاحتجاجات من جانب مؤيدي مرسى في الجامعات في كافة أرجاء البلاد. في العديد من الجامعات، خاصة جامعة الأزهر بالقاهرة، قامت قوات الأمن بتفريق الطلبة المحتجين المؤيدين لمرسى قسراً أو بالتدخل لوقف الاشتباكات بين مؤيدي مرسى والمناوئين له. في 30 ديسمبر/كانون الأول، حظرت محكمة بالقاهرة التظاهرات في حرم الجامعات بدون إذن مسبق، مما ألغى بشكل فعال قرار محكمة صدر عام 2010 يحظر على قوات الأمن والشرطة العمل في حرم الجامعات.

لقد كانت إدانة مدرسة بمدرسة ابتدائية "لإهانة الإسلام" أثناء تدريسها لمادة تاريخ الأديان مثالا لمناخ غير متسامح (أنظر القسم 2.أ).

لقد كانت هناك أيضاً رقابة على الفعاليات الثقافية. فيجب الحصول على موافقة وزارة الثقافة على جميع النصوص والإنتاج النهائي للمسرحيات والأفلام. وقد ظلت تفرض رقابة على الأفلام الأجنبية التي ستعرض في السينما، ولكنها بشكل عام لم تفرض رقابة على نفس الأفلام المطروحة على أقران "دي في دي". قامت الحكومة، مشيرة إلى مخاوف تتعلق "بالأمن القومي"، بإيقاف تصوير فيلم وثائقي عن الجالية اليهودية بالبلاد.

## ب. حرية التجمع السلمي والانتساب إلى الجمعيات

### حرية التجمع

يكفل كل من الإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو ودستور عام 2012 حرية التجمع والانتساب إلى جمعيات "بموجب إشعار ينظمه القانون". في 24 نوفمبر/تشرين الثاني، أصدر الرئيس المؤقت منصور قراراً بقانون يقيد المظاهرات. وقد تضمن القرار لغة غير واضحة تعدد الأنشطة المحظورة، ويعطي السلطة لوزير الداخلية لحظر أو تقييد التظاهرات المُزعم القيام بها. لقد أكدت منظمات محلية ودولية عاملة في مجال حقوق الإنسان أن القانون لا يتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بحرية التجمع.

كانت هناك آلاف المظاهرات خلال العام تراوحت بشكل كبير من حيث الحجم، وقد حدث الكثير منها تحت كل من حكومة مرسى والحكومة المؤقتة بدون أن تتدخل الحكومة. إلا أنه كانت هناك الكثير من الحالات طيلة العام قام فيها مواطنون مجهولو الهوية بمهاجمة واستفزاز المتظاهرين، أو قيام مجموعات مناوئة من المتظاهرين بمواجهة بعضها البعض، مما أدى إلى اندلاع أعمال العنف. وقد فشلت قوات الأمن في بعض الأحيان في حماية المتظاهرين من هجمات المدنيين. وقد كان هناك

أيضا العديد من الأحداث الشهيرة، خاصة بعد 3 يوليو/تموز، استخدمت فيها الحكومة القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين مدعية أن المتظاهرين قد لجأوا للعنف، أو أنهم كانوا مسلحين، أو أنهم أعاقوا الحياة اليومية (أنظر القسم 1.أ).

في 26 نوفمبر/تشرين الثاني، استخدمت الشرطة الغازات المسيلة للدموع، والهرات، وخرطوم المياه لتفريق القوة احتجاجا غير مرخص به في القاهرة أمام مجلس الشورى؛ وكان الاحتجاج يعارض محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. وفقا لمنظمات غير حكومية، اعتقلت قوات الأمن عشرات المتظاهرين، وزُعم أنها اعتدت على بعضهم جنسيا. وبينما تم إطلاق سراح البعض، إلا أنه تم احتجاز العديد منهم. وفقا للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، قامت السلطات بإلقاء 14 من المتظاهرات في وقت متأخر من الليل على طريق صحراوي خارج القاهرة يبعد أكثر من 20 ميلا جنوب موقع الاحتجاج. قامت النيابة العامة بتوجيه تهم للعديد من الناشطين البارزين، بما فيهم أحمد دومة، ومحمد عادل، وأحمد ماهر، للتحريض على الاحتجاج بشكل غير قانوني. وفي 22 ديسمبر/كانون الأول، أدانتهم المحاكم وحكمت على كلٍ منهم بالسجن ثلاث سنوات وفرضت عليهم غرامات ضخمة.

في 7 ديسمبر/كانون الثاني، خففت محكمة بالأسكندرية أحكاما صدرت بحق 21 من النساء، بما فيهن سبع من القاصرات، كن قد نطمن في 31 أكتوبر/تشرين الأول احتجاجا يعارض عزل الرئيس السابق مرسي، وذلك كجزء من جماعة تُدعى "7 الصباح". وقد خففت المحكمة الأحكام الصادرة بحق من يتجاوزن الثامنة عشر من العمر من السجن لمدة 11 سنة إلى سنة واحدة مع وقف التنفيذ. وخُففت الأحكام الصادرة بحق القاصرات من الحبس في سجن الأحداث حتى بلوغ سن الثامنة عشر إلى إبقائهن تحت المراقبة لمدة ثلاثة شهور. وقد أشار محامو إحدى المتهمات للصحافة بأن إثنين من المعتقلات، أم وابنتها، كانتا تعبران الطريقان بالصدفة بالقرب من الاحتجاج. وقد وجهت النيابة العامة للمحتجين تهما بالتخريب والمشاغبة وأعمال الشغب والتجمهر بشكل غير قانوني واستخدام الأسلحة. وقامت الشرطة أيضا باحتجاز واستجواب محامٍ يمثل المحتجين، وذلك لعدة ساعات.

### حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل كل من الإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز ودستور عام 2012 حرية تكوين الجمعيات والانتماء إليها، ولكن الحكومة قيدت هذا الحق من خلال قانون يحكم تكوين الجمعيات ويُعتبر مقيدا لحد كبير. أُنشئ قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية على كل جمعيات المجتمع المدني غير الحكومية والتي كانت الغالبية العظمى منها مؤسسات رعاية اجتماعية وتعليمية وبيئية محلية. وقد طبقت وزارة التضامن الاجتماعي القانون بشكل مقيد إلى درجة كبيرة على المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية التي تتلقى دعما دوليا، مما أسفر عن تأخيرات في المصادقة على البرامج التي كانت هذه المنظمات تسعى لتطبيقها، كما أسفرت في حالة واحدة عن ملاحقة قضائية جنائية بحق عاملين بمنظمة غير حكومية.

في 4 يونيو/حزيران، أدانت محكمة جنائية بالقاهرة كافة المتهمين البالغ عددهم 43 في محاكمة كانت قد بدأت في شهر فبراير/شباط عام 2012، وذلك لقيامهم بتشغيل منظمات غير مرخصة وتلقي تمويل أجنبي بدون إذن من الحكومة. وقد حكمت المحكمة غيابيا على 27 من المتهمين، معظمهم من الأجانب، بالسجن لمدة خمس سنوات، وحكمت على اثنين من المصريين وثلاثة من الأجانب بالسجن لمدة سنتين، كما حكمت على 11 متهما، معظمهم من المدعى عليهم المحليين، بالسجن لمدة سنة واحدة مع إيقاف التنفيذ. كما أمرت المحكمة أيضا بإغلاق مكاتب مؤسسة فريدوم هاوس [بيت الحرية]، والمركز الدولي للصحفيين، والمعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني، ومؤسسة كونراد أديناور ومصادرة أصولها وممتلكاتها. وقد شجبت منظمات محلية ودولية عاملة في مجال حقوق الإنسان هذه الإدانات. تقدم محامو هذه المنظمات باستئنافات كانت لا تزال معلقة بنهاية العام.

في 23 سبتمبر/أيلول، حظر قاض أنشطة تنظيم الإخوان المسلمين والمنظمة غير الحكومية التابعة لها وكافة الأنشطة التي كانت تشارك بها، وأي تنظيم ينشأ عنها. وقد أصدرت المحكمة أمرا للحكومة بالاستيلاء على أموال جماعة الإخوان المسلمين وإدارة أصولها المجمدة. في 9 أكتوبر/تشرين الأول، أمرت وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية بحل المنظمة غير الحكومية التابعة للإخوان المسلمين، والتي كان قد تم تسجيلها في شهر أبريل/نيسان، وقيام الحكومة بالاستيلاء على أصولها. وقد تقدم محامو الإخوان المسلمين باستئناف تم رفضه في 6 نوفمبر/تشرين الثاني. في 25 ديسمبر/كانون الأول، قررت الحكومة المؤقتة أن الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، مما سمح للحكومة بتطبيق أقسام من قانون العقوبات، تتعلق بالإرهاب، على تنظيم الإخوان المسلمين.

### ج- الحرية الدينية

راجع تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الحرية الدينية في العالم على الموقع [./www.state.gov/j/drl/irf/rpt](http://www.state.gov/j/drl/irf/rpt)

### د - حرية التنقل داخل البلاد، النازحون داخليا، حماية اللاجئين وعديمي الجنسية

ينص القانون على حرية التنقل داخل البلاد، والسفر إلى الخارج، والهجرة، والعودة إلى الوطن، وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق وإن كان ذلك مع بعض الاستثناءات الجديرة بالذكر، بما في ذلك معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء. احتفظت الهيئة المصرية العامة للطيران المدني، بالتعاون مع وزارة العدل ووزارة الداخلية، بقائمة بـ "المحظورين من السفر" تمنع المتهمين في بعض القضايا من مغادرة البلاد. بعد تاريخ 3 يوليو/تموز، كانت القائمة تضم بعض أعضاء الإخوان المسلمين وأفراد آخرين مطلوبين بواسطة الحكومة المؤقتة. كما قد منعت السلطات من السفر عضوا واحدا على الأقل بتنظيم الإخوان المسلمين، لم يكن مطلوبا من الحكومة الإنتقالية.

لم تكن الحكومة متعاونة بشكل مستمر مع مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة وغيره من المنظمات الإنسانية فيما يتعلق بتوفير الحماية والمساعدة لطالبي اللجوء وغيرهم من الذين تبعث أوضاعهم على القلق.

الحركة داخل البلاد: لا يجوز للمواطنين والأجانب السفر إلى المناطق المصنفة مناطق عسكرية داخل البلد.

السفر الخارجي: لا يجوز للذكور الذين لم يؤديوا الخدمة العسكرية السفر إلى خارج البلد أو الهجرة. هذا، ويُشار إلى تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية في بطاقات الهوية الشخصية. وقد واجه البهائيون المتزوجون وأطفالهم صعوبات في الحصول على بطاقة الهوية الشخصية لأن الحكومة لم تعترف بزواج البهائيين كزواج شرعي. ونتيجة لذلك، لم يستطع بعض الذكور من البهائيين إثبات كونهم إما قد أدوا الخدمة العسكرية أو تم إعفاؤهم منها، ولم يستطيعوا لذلك الحصول على جوازات سفر. وقد وردت تقارير مفادها أن مسؤولي الشرطة كانوا يجبرون النساء غير المتزوجات، بما في ذلك أحياناً نساء في الثلاثينات من العمر، على إبراز موافقة خطية من آبائهن لكي يحصلن على جوازات سفر أو كي يتمكن من السفر، رغم أن القانون لا يشترط ذلك.

النفي: يحظر دستور عام 2012 النفي القسري، كما أن الحكومة لم تلجأ إلى تلك الممارسة. كان بعض السياسيين من عهد مبارك يعيشون خارج البلاد بمحض إرادتهم أثناء فترة إدارة مرسي خوفاً من الملاحقة القضائية، كما أن بعضاً آخر من القادة السياسيين، خاصة المنتمين للإخوان المسلمين، وكذلك بعض الناشطين، غادروا البلاد بعد 3 يوليو/تموز خوفاً من الملاحقة القضائية من جانب الحكومة الجديدة.

### الأشخاص النازحون داخلياً

أدت الهجمات والترهيب من قبل متطرفين إسلاميين و "بلطجية" إلى نزوح عدة مئات من العائلات القبطية من منازلهم. على سبيل المثال، بعد الإطاحة بمرسي في 3 يوليو/تموز، قام إسلاميون محليون وشباب مسلحون، وكانوا على ما يبدو غير مرتبطين بأية حركة سياسية أو دينية، بالسيطرة على قرية دلجا بمحافظة المنيا، مما أدى إلى نزوح مائة عائلة قبطية. في 16 سبتمبر/أيلول، استعادت قوات الأمن السيطرة على قرية دلجا. في يومي 3 و 4 يوليو/تموز، في قرية الضبعية بمحافظة الأقصر، أسفرت اشتباكات طائفية عن نزوح ما يقارب مائة عائلة قبطية أخرى. وقد وردت تقارير بأن بعض العائلات النازحة قد عادت إلى قراها بنهاية العام.

### حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: يكفل دستور عام 2012 الذي تم تعليقه على حماية اللاجئين السياسيين، ولكن قوانين البلاد لا تنص على منح حق اللجوء أو وضع لاجئ، كما أن الحكومة لم تقم بوضع نظام معتمد لتوفير الحماية للاجئين. هذا، ولم يُشر الإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز إلى حماية اللاجئين.

لقد أعطت الحكومة مكتب المفوض السامي لشئون اللاجئين السلطة لاتخاذ قرارات بشأن منح وضع لاجئ باستثناء المواطنين السودانيين الذين كانوا يُعاملون كطالبي لجوء بدلاً عن لاجئين.

وفقا لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، كان هناك حوالي 230,000 لاجئ وطالب لجوء، معظمهم من سوريا والسودان والعراق ودول في القرن الأفريقي. وخلال العام دخل إلى البلاد ما يُقدَّر بـ 300,000 نازح سوري، رغم أن عدد الذين تسجلوا كلاجئين لدى مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين يقارب 123,000 فقط. تحت إدارة مرسي، كانت الحكومة تسمح للسوريين بالدخول بدون تأشيرة. في 8 يوليو/تموز، فرضت الحكومة المؤقتة شروطا جديدة تتعلق بالتأشيرة والتدقيق الأمني، وبذلك ضمنت عدم دخول البلاد مباشرة من سوريا لأن مصر ليست لديها قنصلية هناك. وقد أكدت الحكومة المؤقتة أن هذه التدابير مؤقتة، ولكن حتى نهاية العام لم يكن هناك ما يشير إلى أنها قد خففت الشروط أو منحت استثناءات للنساء والأطفال.

بعد تطبيق الشروط الجديدة، قامت السلطات بإرجاع الطائرات التي تحمل أشخاصا قادمين من سوريا، من مطار القاهرة إلى أماكنها الأصلية، بما في ذلك إرجاعها إلى مطاري دمشق واللاذقية. وقد أشار تقرير في شهر يوليو/تموز لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين إلى أن الحكومة المؤقتة قامت بترحيل، أو رفض دخول، 476 سوريا.

وقد تعرض اللاجئين من سوريا، بما فيهم الأطفال، إلى الإساءة اللفظية، والتهديدات في وسائل الإعلام، والتهديدات من قبل شخصيات عامة، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز غير القانوني، والإعادة القسرية في بعض الحالات.

وفقا لمكتب المفوض السامي لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة، قامت السلطات خلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب باعتقال واحتجاز 150 لاجئا سورياً بشكل تعسفي. ولم تسمح السلطات لمكتب المفوض السامي لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة ومحاميه بالاتصال باللاجئين، بما في ذلك اللاجئين المسجلين لدى مكتب المفوض السامي.

وفي حين أنه كان عادة ما يُسمح لمكتب المفوض السامي لشئون اللاجئين بالاتصال بالمعتقلين من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى المكتب، إلا أن الحكومة استمرت في منعه من الاتصال بطالبي اللجوء غير المسجلين. وقد أخضعت السلطات المهاجرين المحتجزين، والكثير منهم أريتريون وسودانيون ربما كانت لديهم أسباب وجيهة لطلب اللجوء، لعقوبات جنائية وللحجز الإداري لأجل غير مسمى لدخولهم البلاد أو إقامتهم فيها بصورة غير مشروعة. ولم يُتَح للمهاجرين المحتجزين الاتصال بمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين. وكثيرا ما احتجزتهم السلطات في السجون ومعسكرات الجيش والسجون العادية مع المجرمين المدانين.

الترحيل القسري: قال المدافعون عن حقوق الإنسان إنه كان يتم منح المهاجرين المحتجزين عادة خيارين: العودة الطوعية إلى بلدهم الأصلي أو الاحتجاز الإداري لأجل غير مسمى. حيث أن الحكومة منعت مكتب المفوض السامي لشئون اللاجئين من الاتصال بالمهاجرين وطالبي اللجوء غير المسجلين المحتجزين لديها، فإن عدد طالبي اللجوء المحتملين الذين أُعيدوا إلى بلادهم غير معروف.

الإساءة للاجئين: بعد 3 يوليو/تموز، ارتفع عدم التقبل الحكومي وإساءة المجتمع للاجئين السوريين بدرجة كبيرة. وقد دفعت ظروف الحماية المتدهورة البعض منهم إلى المجازفة بعبور البحر إلى أوروبا. وقد اعترضت البحرية المصرية بعض هذه القوارب على أساس الاشتباه بـ "الهجرة غير القانونية". خلال الشهور العشرة الأولى من السنة، ذكرت التقارير أن السلطات اعتقلت 946 لاجئاً أثناء محاولتهم عبور البحر إلى أوروبا، وأطلقت سراح 76 ورحلت 146 (بما فيهم 46 طفلاً على الأقل) واحتجزت 724. وقد تضمن المحتجزون لاجئين لديهم تصاريح إقامة في مصر، أو يحملون بطاقات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وقد عانى اللاجئون من سوريا، بما فيهم الأطفال، من الاستياء الشعبي ضد الإخوان المسلمين، وذلك من خلال الإساءة اللفظية، والتهديدات في وسائل الإعلام، والتهديدات من قبل شخصيات عامة، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز غير القانوني، والإعادة القسرية في بعض الحالات. في 10 يوليو/تموز، اتهم مقدمو برامج في قناتين تلفزيونيتين فضائيتين هما قناة "الفراعين" وقناة "أون تي في"، السوريين المقيمين بالبلاد بأنهم يقفون مع مؤيدي مرسي. وقد قال توفيق عكاشة، وهو مقدم برامج شهير بقناة الفراعين، للسوريين المقيمين بالبلاد إنهم إن لم يتوقفوا خلال 48 ساعة عن "مؤازرة الإخوان المسلمين"، فإن المصريين سوف يدمرون منازلهم.

على نحو مخالف للسنيين السابقة، لم تكن هناك أعمال قتل قامت بها الشرطة في سيناء بحق المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى. لقد وردت تقارير عن إساءات المجتمع لهم علاوة على إساءة خاطفيهم ومحتجزهم، ولكن هذه التقارير تناقصت بدرجة كبيرة خلال العام. وقد كان السبب الأكثر وضوحاً هو التأثير الرادع لقيام إسرائيل ببناء سور منع المهاجرين من دخول إسرائيل، وبالتالي قلل من عدد المهاجرين الذين حاولوا عبور البلاد للوصول إلى إسرائيل.

الحصول على عمل: لم تمنح السلطات معظم اللاجئين تصاريح للعمل في البلاد بصورة قانونية. وواجه الذين سعوا للعمل بصورة غير شرعية تحديات نظراً لعدم توفر فرص العمل وأيضاً بسبب التمييز المجتمعي ضد الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى. أما اللاجئون الذين حصلوا على عمل، فقد قاموا بأعمال متدنية الأجر في قطاع السوق غير الرسمي، كخدم منازل على سبيل المثال، وكانوا عرضة للاستغلال من قبل أرباب العمل.

الحصول على الخدمات الأساسية: استمرت مواجهة اللاجئين، خاصة القادمين من الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، لمحدودية فرص الحصول على السكن والتعليم والخدمات الصحية وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية. لقد قيدت وزارة الداخلية بعض المنظمات الدولية الساعية إلى مساعدة المهاجرين واللاجئين في سيناء، ولكنها سمحت لمنظمة الهجرة الدولية بالدخول. وقد وفر مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين دعماً متواضعاً للاجئين للحصول على التعليم والرعاية الصحية، علاوة على منحهم مساعدات مالية شهرية بسيطة للقادمين الجدد وخاصة اللاجئين المستضعفين. وقامت بعض المدارس الحكومية بتسجيل أطفال اللاجئين، ولكن معظمها لم يبق بذلك مشيراً إلى الاكتظاظ والافتقار إلى الموارد. والتحق معظم أطفال اللاجئين بدلاً عن ذلك إما بمدارس يديرها اللاجئون أو بمدارس خاصة أو كان يتم تعليمهم في المنزل. وقد فرض القانون على المستشفيات

الحكومية توفير الرعاية الطبية المجانية للاجئين، ولكن لم تتوفر لدى الكثير من المستشفيات الموارد الكافية لتوفير الرعاية للاجئين. ولمواجهة تدفق السوريين، سمحت الحكومة للاجئين وطالبي اللجوء السوريين بالحصول على خدمات التعليم والخدمات الصحية أثناء وجودهم بالبلاد. استمرت الحكومة في السماح للأطفال السوريين بالحصول على التعليم الحكومي.

### الأشخاص عديمو الجنسية

تُستمد المواطنة من خلال مزيج من الولادة داخل أراضي البلاد وجنسية الوالدين. وكان الأشخاص عديمو الجنسية، الذين تشكل نسبتهم 0.02 بالمائة من مجموع اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين (236,944 شخصا بتاريخ 26 سبتمبر/أيلول)، في أحيان كثيرة غير مؤهلين للحماية بمقتضى الآليات المحلية لتحديد من هو اللاجئ. وقد واجه الكثيرون من عديمي الجنسية الاحتجاز لأجل غير مسمى. كان هناك من بين الأشخاص عديمي الجنسية المسجلين والبالغ عددهم 60 شخصا حوالي عشرين أرمينيا ظلوا مشردين لأكثر من 50 عاما.

وكان هناك حوالي 70,000 فلسطيني يعيشون بالبلاد، ومن بينهم عدد غير معلوم من عديمي الجنسية. منذ بداية الأزمة السورية، كان هناك على الأقل 6,000 لاجئ فلسطيني من سوريا يعيشون بالبلاد. لقد قامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بمساعدة هؤلاء "اللاجئين المزدوجين" في سوريا، لكنها وجدت صعوبة في تقديم المساعدة في مصر، حيث يقتصر وجودها على مكتب اتصال. لا تسمح الدولة لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيل اللاجئين الفلسطينيين، وبذلك حالت دون حصولهم على خدمات اللاجئين التي يقدمها شركاء المفوضية السامية.

### القسم 3. احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

لقد أدت الاحتجاجات الجماهيرية إلى تنحي حسني مبارك في شهر فبراير/شباط 2011. وأُعلن في وقت لاحق أن محمد مرسي قد فاز بالانتخابات الرئاسية في شهر يونيو/حزيران 2012. كانت هناك خلال العام الكثير من المظاهرات المؤيدة والمناوئة لمرسي، وقد تمت الإطاحة به وحكومته في أعقاب مظاهرات ضخمة بتاريخ 3 يوليو/تموز. قام الإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز بحل مجلس الشورى بشكل رسمي ومنح الحكومة المؤقتة صلاحيات تشريعية كاملة. وقد وضع الإعلان الدستوري أيضا جدولا زمنيا للجنة التي تم تشكيلها لصياغة مسودة للدستور يتعين اعتمادها بواسطة استفتاء شعبي يتم بعده إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

### الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: تمت في شهري مايو/أيار و يونيو/حزيران الجولة الأولى وجولة الإعادة للانتخابات الرئاسية. وفي جولة الإعادة حصل محمد مرسي، مرشح حزب الحرية والعدالة، على 51.7 بالمائة من الأصوات، وذلك وفقا للجنة الانتخابات. وكان قد أُعلن أن نسبة الاقبال على

الانتخابات كانت 52 بالمائة. وقد ذكر مراقبون من مركز كارتر بأنه لم يكن بإمكانهم تقديم تقييم شامل عن نزاهة الانتخابات بسبب صعوبات إدارية حدت من التفويض الممنوح لهم، ولكنهم ذكروا أن الانتخابات كانت خالية من أي من العيوب الرئيسية والمنهجية التي تعود بالفائدة بشكل غير عادل على أي من المرشحين. كما أبلغ مراقبون محليون عن مخالفات ولكنهم خلصوا بشكل عام إلى أنها لم ترق إلى مستوى التزوير المنظم.

تم إجراء استفتاء دستوري من جولتين في شهر ديسمبر/كانون الأول عام 2012. وكان السؤال هو عما إذا وافق الناخبون على مسودة الدستور التي اعتمدها الجمعية التأسيسية في شهر نوفمبر/تشرين الثاني. بتاريخ 25 ديسمبر/كانون الأول، أعلنت لجنة الانتخابات أن 64 بالمائة من الناخبين قد وافقوا على مسودة الدستور، وذلك في انتخابات كانت نسبة الإقبال فيها 34 بالمائة من الناخبين المؤهلين. ولم يكن هناك مراقبون دوليون. لم يشارك مركز كارتر في العملية، مشيراً إلى فترة الإعداد القصيرة وعدم تمكنه من إجراء تقييم شامل لعملية الاستفتاء في وقتها. وقد أشارت مجموعات المراقبين المحلية إلى مخالفات مختلفة متفرقة، كان بينها الحملات الانتخابية القريبة جداً من مراكز الاقتراع وتأخر بعض مراكز الاقتراع عن الوقت المحدد لفتح أبوابها أو افتقادها إلى المعدات الفنية، ولكن مجموعات المراقبين خلصت إلى أن المخالفات لم تغير نتائج الاستفتاء. وقد قامت بعض الجماعات الليبرالية بمقاطعة عملية التصويت نسبة لأن الإسلاميين شكلوا الغالبية العظمى من بقية أعضاء لجنة إعداد المسودة، كما اعترض آخرون على الاستفتاء نسبة لإجراؤه في فترة شهدت تظاهرات ضخمة وأعمال عنف.

الأحزاب السياسية: وفقاً لدستور عام 2012 والاعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز، يتمتع المواطنون بحرية تكوين الأحزاب السياسية وتسجيلها بشكل قانوني وتشغيلها، إلا أن دستور عام 2012 يحظر تشكيل أي حزب "يميز على أساس النوع أو المنشأ أو الدين". يشترط القانون على الأحزاب الجديدة أن تضم 5000 عضواً على الأقل ومن 10 محافظات على الأقل. بعد تاريخ 3 يوليو/تموز، اعتقلت السلطات آلاف الأعضاء والكثير من قادة الأحزاب الإسلامية، مثل حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين وحزب الوسط، بزعم أنهم قد حرضوا على العنف أو شاركوا في مظاهرات عنيفة.

مشاركة النساء والأقليات: استمرت الحواجز الدينية والثقافية في منع مشاركة المرأة في المجال السياسي ومنعها من تولي مناصب قيادية في جميع الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية تقريباً. ضمت الحكومة المؤقتة ثلاث نساء (إحدهن قبطية) وثلاثة من الأقباط. وقد شاركت خمس نساء ضمن لجنة صياغة مسودة الدستور الجديد والمكونة من 50 شخصاً. لقد كان يُسمح للنساء بالعمل فقط في السلاح الطبي للقوات المسلحة وكن معفيات من الخدمة العسكرية الإلزامية، كما أن غير المسلمين كانوا يُحالون بشكل عام إلى التقاعد قبل أن يصلوا إلى رتب عسكرية عليا أثناء وجودهم في الخدمة. ولم تكن هنالك نساء أو أفراد من الأقليات الدينية ضمن المحافظين المعيّنين في المحافظات الـ 27 بالبلاد. هذا، ولم توجد نساء بين أعضاء المحكمة الدستورية العليا. وكان هناك العديد من كبار القضاة من المسيحيين الأقباط.

#### القسم 4. الفساد وانعدام الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد الحكومي، ولكن الحكومة لم تطبق القانون على الدوام، وكانت هناك مزاعم بأن أعضاء في حكومتي مبارك ومرسي قد انخرطوا في ممارسات فساد وأفلتوا من العقاب. كانت القضايا المعروضة على المحاكم والتي لا تزال معلقة حتى نهاية العام غير حاسمة بشأن الاتهامات المتعلقة بالإفلات من العقاب.

الفساد: وكان الجهاز المركزي للمحاسبات الهيئة الحكومية المسؤولة عن مكافحة الفساد، وهو يرفع كل عامين تقارير إلى مجلس الشعب لا يتاح للمواطنين الاطلاع عليها. وقد قام الجهاز المركزي للمحاسبات بوضع مراقبين في الشركات التي تملكها الدولة كي يبلغوا عن الممارسات الفاسدة. ولكن المراقبين لم يعتبروا الجهاز فعالاً، أو مستقلاً، أو يتمتع بالموارد الكافية، كما أنه لم يتعاون بشكل فعال مع المجتمع المدني.

واجه أحمد عز، قطب صناعة الصلب والأمين العام السابق للحزب الوطني الديمقراطي، إعادة محاكمته بتهمة غسل مبلغ 6.4 مليار جنيه مصري (9.3 مليون دولار أمريكي) من خلال حصوله على أموال بطرق غير مشروعة بين عامي 2003 و2011. وكانت قد تمت إدانته بالتهمة في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2012 وحُكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات وغرامة تبلغ 19.3 مليار جنيه مصري (2.8 مليار دولار أمريكي)، ولكن في منتصف شهر ديسمبر/كانون الأول، قبلت محكمة النقض استئنافه وأمرت بإعادة محاكمته.

حماية المبلغين عن الفساد: لا يوفر القانون الحماية للموظفين في القطاعين العام والخاص عندما يكشفون داخل المؤسسة عن أدلة بممارسات غير قانونية، أو يقومون بذلك علناً وبشكل قانوني.

إشهار الذمة المالية: ليست هناك قوانين لإشهار الذمة المالية بالنسبة للموظفين الحكوميين، ولكن الرئيس المؤقت منصور أصدر بتاريخ 17 نوفمبر/تشرين الثاني قانوناً يتعلق بتضارب المصالح يحظر على موظفي الحكومة الحصول على أية مصلحة مالية من الأمور التي لديهم سلطة عليها.

حصول الجمهور على المعلومات: ليس هناك إطار قانوني ينص على كيفية حصول المواطنين على المعلومات الحكومية. ولم تستجب الحكومة بشكل عام لطلبات الحصول على مستندات تتعلق بأنشطة الحكومة كما أنها لم توضح أسباب عدم استجابتها لهذه الطلبات.

#### القسم 5. موقف الحكومة من قيام هيئات دولية ومنظمات غير حكومية بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

وقد اتبعت الحكومة نهجا غير متسق في تعاونها مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. أكد المسؤولون الحكوميون علناً أنهم يشاطرون أهداف المنظمات غير الحكومية، ولكن كثيراً ما كانوا غير متعاونين مع المنظمات وغير مستجيبين لوجهات نظرهم. وقد انتقدت الكثير من المنظمات غير

الحكومية مشاورات حكومة مرسى مع المجتمع المدني باعتبارها سطحية وغير صادقة. لقد كانت المنظمات أكثر دعماً للمشاورات مع الحكومة المؤقتة خاصة فيما يتعلق بتعديل دستور عام 2012 وصياغة قانون جديد للمنظمات غير الحكومية. هذا، وباستثناء المنظمات غير الحكومية التي قُدمت للمحاكمة، سمحت حكومة مرسى والحكومة المؤقتة بعمل المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان (أنظر القسم 2.ب). واحتفظت منظمة هيومان رايتس ووتش بمكتب بالقاهرة. وكانت منظمات أخرى، مثل منظمة العفو الدولية، تقوم بزيارات دورية إلى البلد ضمن برامج أبحاثها الإقليمية في المنطقة، وتمكنت من العمل مع مجموعات حقوق الإنسان المحلية.

استمرت القيود التي تفرضها الحكومة على أنشطة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في الحد من قدرة المنظمات غير الحكومية على القيام بعملها. كثيراً ما كانت وسائل الإعلام الحكومية والمستقلة تصور المنظمات غير الحكومية، خاصة المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية التي تتلقى تمويلاً من مصادر دولية، على أنهم جواسيس يقومون بأنشطة تخريبية. وقد ذكرت بعض المنظمات غير الحكومية أنها تلقت زيارات أو مكالمات من ضباط بالأجهزة الأمنية يقومون بمراقبة أنشطتهم. وقد ذكر مسئولون حكوميون، علاوة على وسائل إعلام حكومية وخاصة، في الأسابيع والشهور التي أعقبت فض المظاهرات المؤيدة لمرسى، أن دواعي القلق المتعلقة بحقوق الإنسان كانت تُستخدم لحماية أشخاص تعتبرهم الحكومة "إرهابيين". في 25 ديسمبر/كانون الأول، أعلنت الحكومة المؤقتة أن جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية.

لقد كان يعمل بالبلاد الكثير من المنظمات غير الحكومية المحلية والمستقلة وراسخة وناشطة في مجال حقوق الإنسان. وقد استمر الناشطون على الانترنت وأصحاب المدونات في لعب دور مهم في نشر المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد سمحت السلطات بشكل عام للمنظمات غير المسجلة بممارسة نشاطها، ولكن مثل هذه المنظمات كانت تخالف بعملها هذا القانون وواجهت المضايقة، علاوة على احتمال تدخل الحكومة بعملها أو إغلاقها.

وفقاً لتقرير من منظمة "فريدم هاوس" بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الأول، قام أكثر من 60 عنصراً من عناصر الأمن والشرطة المسلحين بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الأول بمداهمة المنظمة المحلية غير الحكومية "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" واعتدوا بالضرب على الموظفين وصادروا أجهزة الكمبيوتر. ذكرت التقارير أن المسؤولين احتجزوا ستة من الناشطين (محامٍ، وموظف، وأربعة من المتطوعين) طوال الليل؛ وتم الإفراج عن خمسة منهم باستثناء محمد عادل، وهو ناشط في حركة 6 أبريل. في 22 ديسمبر/كانون الأول، وجهت السلطات لعادل، مع أحمد ماهر وأحمد دومة، تهمة تنظيم احتجاج غير مصرح به، وحكمت على كلٍ منهم بالسجن ثلاث سنوات. وبينما ادعت السلطات أنها قامت بالمداهمة لاعتقال محمد عادل، زعمت منظمات غير حكومية محلية ودولية أن الحكومة قامت بالمداهمة لترهيب جماعات حقوق الإنسان المستقلة.

في 21 مارس/آذار، وافقت حكومة مرسى على الطلب الذي تقدمت به جماعة الإخوان المسلمين بتاريخ 19 مارس/آذار للحصول على وضع قانوني من خلال تسجيل الجماعة كمنظمة غير حكومية - جمعية الإخوان المسلمين - بعد وجود مؤشرات بأن التماسها بإلغاء الحظر الذي صدر عام 1954 لن

ينجح في المحكمة. في 9 أكتوبر/تشرين الأول، أمرت الحكومة المؤقتة بحل المنظمة غير الحكومية التابعة للإخوان المسلمين ومصادرة ممتلكاتها (أنظر القسم 2.ب). وقد تقدم محامو الإخوان المسلمين بإستئناف رفضته المحكمة بتاريخ 6 نوفمبر/تشرين الثاني.

الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية: استمر تعليق طلبات الزيارة التي تقدم بها العديد من المقررين الخاصين للأمم المتحدة، المكلفين بالتحقيق أو رصد الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، وذلك لسنوات عديدة. واستمرت السلطات في منع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارة المساجين والمعتقلين. لقد قيدت وزارة الداخلية بعض المنظمات الدولية الساعية إلى مساعدة المهاجرين والملاجئين، ولكنها سمحت لمنظمة الهجرة الدولية بالدخول (أنظر القسم 2.د).

الهيئات الحكومية لحقوق الإنسان: قام المجلس القومي لحقوق الإنسان برصد انتهاكات الحكومة لحقوق الإنسان ورفع شكاوى المواطنين إلى الحكومة. إلا أن معظم مناصري حقوق الإنسان ينظرون إلى المجلس باعتباره غير فعال قبل عزل مرسي، وذلك لأن حكومة مرسي عينت الكثير من الإسلاميين بالمجلس ممن ليس لديهم خبرة في مجال حقوق الإنسان. أعادت الحكومة المؤقتة تشكيل المجلس في أعقاب عزل مرسي وعينت بمجلس الإدارة عددا من ناشطي حقوق الإنسان المعروفين. عند نهاية العام، كان المجلس القومي لحقوق الإنسان يعد تقريرا لتقصي الحقائق عن وفاة 37 من الإخوان المسلمين المحتجزين بسجن أبو زعل بتاريخ 18 أغسطس/آب، والهجوم الذي حدث بتاريخ 14 أغسطس/آب على مركز شرطة كرداسة الذي أسفر عن مقتل 11 شرطيا. أما موقف تقارير تقصي الحقائق عن ثلاث حوادث أخرى واسعة النطاق فلم يكن معروفا (أنظر القسم 1.أ).

## القسم 6. التمييز وإساءات المجتمع والاتجار بالأشخاص

نص دستور عام 2012 المعلق على أن "كل المواطنون متساوون أمام القانون، ولديهم حقوق وواجبات عامة متساوية بدون تمييز." لقد تضمن الإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز نفس الجملة الأولى، ولكنه أضاف بدلا عن الجملة الثانية "ويكون لهم حقوق وواجبات عامة متساوية، دون تمييز من أي نوع بما في ذلك التمييز على أساس الجنس، أو المنشأ، أو اللغة، أو الدين، أو المعتقد." وأضاف الإعلان أيضا "سوف تكفل الدولة تكافؤ الفرص بين المواطنين." ولكن الإعلان لا يذكر بشكل صريح الإعاقة، أو الميول الجنسية و/أو الهوية الجنسية، أو الوضع الاجتماعي. ويميز العديد من أحكام القوانين ضد المرأة والأقليات الدينية، ولم تقم حكومة مرسي والحكومة المؤقتة بفرض الحظر على مثل هذا التمييز بصورة فعالة.

## المرأة

واجهت النساء التمييز والعنف في القطاعين الخاص والعام على حد سواء. وقد كبح الوضع الأمني والتحرش الجنسي واسع النطاق مشاركة المرأة في الساحة السياسية والتعبير عن آرائها إلى حد كبير، رغم أن النساء شاركن في المظاهرات، كما أن بعض النساء لعبن أدوارا مهمة على شاشات التلفزيون وفي مجتمع الناشطين.

الاغتصاب والعنف الأسري: يحظر القانون الاغتصاب، ويفرض عقوبات بالسجن تتراوح ما بين السجن 15 إلى 25 سنة أو السجن مدى الحياة في القضايا التي تنطوي على الاختطاف بقوة السلاح. إلا أن الحكومة لم تطبق القانون بصورة فعالة. أثر الضغط الذي تمارسه الشرطة والخوف من الانتقام المجتمعي في ردع النساء عن الذهاب إلى أقسام الشرطة للإبلاغ عن الجرائم، مما أدى إلى عدم إجراء عمليات تحقيق أو ملاحقة قضائية فعالة إلا في عدد ضئيل جداً من القضايا. لا يعتبر اغتصاب الزوجات مخالفاً للقانون. ووفقاً لوزارة الداخلية، كان يتم الإبلاغ سنوياً عن حوالي 20,000 حالة اغتصاب. وقد قُدرت جماعات حقوق المرأة أن عدد الذين تمت مقاضاتهم يقل عن 100. وقدّرت منظمات غير حكومية أن معدل انتشار الاغتصاب كان أضعاف المعدل الذي ذكرته الحكومة. وقد حدثت اعتداءات جنسية علنية، وصلت إلى حد الاغتصاب الجماعي، وبصورة خاصة أثناء الاحتجاجات السياسية. ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش، مستشهدة بجماعات مصرية مناهضة للتحرش الجنسي، بأن أشخاصاً غير معروفين اعتدوا جنسياً، وفي بعض الحالات اغتصبوا، 91 امرأة على الأقل في ميدان التحرير خلال فترة أربعة أيام بدءاً من تاريخ 30 يونيو/حزيران. ولم تكن هناك ملاحقات قضائية تتعلق بهذه المزاعم. في بيان بتاريخ 3 يوليو/تموز، إدعت ست منظمات غير حكومية محلية بأنه في الفترة بين 28 يونيو/حزيران و 3 يوليو/تموز حدثت 101 حالة اعتداء جنسي. وقد شجبت هذه المجموعات انعدام الاستجابة الحكومية الفعالة لهذه الحوادث، ولكنها أشارت إلى أن حوادث الاعتداء الجنسي تناقصت بعد تاريخ 3 يوليو/تموز حين ازداد وجود قوات الأمن في الشوارع.

وقد ظل العنف الأسري مشكلة خطيرة. فقد توصلت دراسة أكاديمية عام 2011 أجريت على عينة عشوائية من 1503 أسرة في كل من المنيا وسوهاج والقاهرة والاسكندرية إلى أن 81 في المائة من الرجال يعتقدون أنه يحق لهم ضرب زوجاتهم وبناتهم. ولا يحظر القانون العنف الأسري أو إساءة المعاملة الزوجية، ولكن يجوز تطبيق الأحكام المتعلقة بالاعتداء، مع العقوبات المنصوص عليها بشأنه. يفرض القانون على ضحية الاعتداء تقديم عدة شهود عيان، وهو شرط صعب بالنسبة لضحايا العنف الأسري، مما يجعل الملاحقة القضائية نادرة للغاية. وأفادت منظمات غير حكومية بأن الشرطة كثيراً ما كانت تتعامل مع العنف الأسري على أنه مسألة اجتماعية لا جنائية.

وقد قدمت عدة منظمات غير حكومية المشورة والمساعدة القانونية وغير ذلك من الخدمات للنساء من ضحايا الاغتصاب والعنف الأسري. ولم تكن هناك ملاحق تديرها الحكومة. قامت وزارة الداخلية في شهر يونيو/حزيران بإنشاء وحدة جديدة لمكافحة العنف الجنسي والعنف على أساس النوع. قامت الحكومة المؤقتة في شهر أغسطس/آب بتحديد المجلس القومي للمرأة باعتباره إحدى المؤسسات التي يجب أن "تعزز الديمقراطية" بين المواطنين وتحمي حقوق المرأة. في شهر نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن وزير التضامن الاجتماعي ومستشار الرئيس لشئون المرأة بأنهما سيعملان مع المجلس القومي للمرأة لإطلاق مبادرة لرفع الوعي من أجل مكافحة العنف ضد المرأة.

ممارسات تقليدية ضارة: لا يتناول القانون بشكل محدد قضايا "الشرف" والتي تعامل مثل أية جريمة أخرى. ولم تتوفر إحصائيات يُعول عليها بشأن مدى انتشار جرائم القتل والاعتداءات بدافع الدفاع عن

"الشرف"، ولكن المراقبين قالوا إنه كانت هناك حوادث قتل من هذا النوع خلال العام، خاصة في المناطق الريفية. على سبيل المثال، ذكرت وسائل إعلام محلية بتاريخ 24 مايو/أيار أن الشرطة اعتقلت خمسة من الأقارب الذكور لقيامهم بقتل أم وابنتيها قرب مدينة الأقصر بزعم ارتكابهن للزنا.

**التحرش الجنسي:** ظل التحرش الجنسي مشكلة خطيرة. وفقا لدراسة نشرتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتي تُعرف بـ "نساء الأمم المتحدة"، ذكرت نسبة 91 بالمائة من عينة النساء والفتيات المصريات اللاتي شملتهن الدراسة أنهن تعرضن لشكل من أشكال التحرش الجنسي. ذكرت منظمة "نظرة للدراسات النسوية" وغيرها من المنظمات غير الحكومية أن إجمالي حالات التحرش الجنسي قد ازدادت في أوقات المظاهرات الشعبية الضخمة. وفي حين أنه لا يوجد قانون محدد يجرم التحرش الجنسي، يمكن اتهام الفعلة بارتكاب جنحة "التعبير عن العواطف علنا في الأماكن العامة"، وهو أمر ادعت المجموعات المدافعة عن حقوق المرأة بأنه ينطوي على اعتبار الضحية مسؤولة بنفس القدر، حيث أن المصطلح يلمح إلى التراضي المتبادل.

**حقوق الإنجاب:** لم تقم الدولة بتقييد قرارات المواطنين المتعلقة بتنظيم الأسرة، رغم أنه لم تتوفر دوماً لدى الرجال والنساء المعلومات والسبل لاتخاذ قرارات تخلو من التمييز والإكراه والعنف. وقد قيدت الحواجز الاجتماعية والثقافية والدينية حقوق الأفراد، خاصة النساء، في اتخاذ قرارات تتعلق بالإنجاب. ووزعت وزارة الصحة وسائل منع الحمل ووفرت عاملين للإشراف على عمليات الولادة وتوفير الرعاية بعد الولادة للأمهات والأطفال، وكذلك توفير العلاج للأمراض المنقولة جنسياً، وقدمت خدماتها مجاناً. وفقا لتقديرات صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من عام 2010، تمت 79 بالمائة من حالات الولادة بمساعدة المتخصصين في الرعاية الصحية، كما قام 58 بالمائة من النساء بين عمر 15 إلى 49 باستخدام إحدى الوسائل الحديثة لمنع الحمل. وأفادت منظمات غير حكومية بأن المعلومات والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة التي وفرتها الحكومة لم تكن كافية لتلبية احتياجات جميع السكان، خاصة خارج المناطق الحضرية الكبيرة. فعلى سبيل المثال، أعربت منظمات غير حكومية عن قلقها لعدم حصول الفتيات المراهقات في المناطق الريفية على المعلومات والخدمات المتعلقة بالإنجاب.

**التمييز:** استمرت النساء في مواجهة تمييز مجتمعي واسع الانتشار، وتهديدات لسلامتهن الشخصية، والتحيز في أماكن العمل لصالح الرجال، مما أعاق تقدمهن الاجتماعي والاقتصادي.

وقد تضمن الإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز إشارة إلى تكافؤ الفرص بين المواطنين من الذكور والإناث. لم تتمتع النساء فعليا بنفس الحقوق القانونية وبالفرص مثل الرجال، واستمر التمييز بشكل واسع الانتشار. وقد استمرت جوانب من القانون والممارسات التقليدية في الانتقاص من المرأة في الحياة الأسرية والاجتماعية والاقتصادية. وكانت القوانين التي تؤثر على الزواج والأحوال الشخصية تتوافق عموماً مع ديانة الفرد. على سبيل المثال، لا يجوز للمواطنة المسلمة أن تتزوج رجلاً غير مسلم بدون المخاطرة بالاعتقال أو الإدانة بتهمة الردة. بمقتضى تفسير الحكومة للشريعة، يمكن وضع أي أطفال من مثل هذا الزواج تحت رعاية وصي مسلم من الذكور. ويتيح طلاق "الخلع" للمرأة المسلمة الحصول على الطلاق بدون موافقة زوجها، بشرط أن تكون على استعداد

للتنازل عن جميع حقوقها المالية، بما في ذلك النفقة ومؤخر الصداق وغير ذلك من المستحقات. يقود المجلس القومي للمرأة، الذي تعينه الحكومة، جهوداً لمكافحة التمييز. أما المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة، فإنها تتهم المجلس لفشله في القيام بشكل فعال بمعالجة أي من التحديات التي تواجه المرأة في البلاد.

ولا تسمح الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بالطلاق إلا في ظروف محددة فقط، مثل الزنا أو اعتناق الزوج/الزوجة لدين آخر. وتحصل الأنثى الوريثة المسلمة على نصف ما يحصل عليه الوريث الذكر من التركة، ولا يحق للأرملة المسيحية أن ترث من زوجها المسلم المتوفى. وتحصل الوريثة المسلمة، وحيدة والديها، على نصف ممتلكات والديها، بينما تذهب بقية التركة إلى إخوة وأخوات والديها، وإذا كانوا متوفين، تذهب بقية التركة إلى أبنائهم وبناتهم. ويحصل الوريث الذكر، وحيد والديه، على كل ممتلكات والديه، وذلك لأنه يُتوقع منه إعالة قريباته من الإناث. وتعادل شهادة المرأة شهادة الرجل في المحاكم التي تتناول كل المسائل باستثناء الأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق، حيث يقوم في كثير من الأحيان رجل بالغ من أقرباء المرأة، أو يمثلها، بالشهادة أصالة عنها. أما في قضايا الزواج والطلاق، فيتعين أن تُعتبر شهادة المرأة جديرة بالثقة قبل أن تقبل كجزء من الإجراءات القضائية. وعادة ما يتم ذلك من خلال قيام المرأة بنقل شهادتها عبر ذكر بالغ من أقربائها أو يمثلها. وتُعتبر شهادة الرجل جديرة بالثقة ما لم يتم إثبات غير ذلك.

وفقاً لخبراء قانونيين، كان هناك حوالي 50 قاضية يعمل معظمهن في محاكم الأسرة. كانت النساء يشكلن 1 بالمائة من القضاة.

وقد جعل القانون من الصعب على النساء الحصول على خدمات الائتمان الرسمية. وبينما يسمح القانون للنساء بالتملك، إلا أن الحواجز الاجتماعية والدينية أثنت النساء بقوة عن امتلاك الأراضي، وهي مصدر أساسي للضمانات في النظام المصرفي. كما ساهم تهديد الإفلاس الجنائي والخوف من ظروف السجن في النسب المتدنية للغاية للنساء اللاتي يحصلن على إئتمان تجاري.

وقد واجهت النساء تمييزاً حاداً في القوى العاملة. رغم أن قوانين العمل تكفل الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي بالنسبة للرجال والنساء في القطاع العام، إلا أن الأجور لم تكن دائماً متساوية في الممارسة العملية. في عام 2012، وجد المنتدى الاقتصادي العالمي أن النساء يتلقين 82 بالمائة من الأجور التي يتلقاها نظراءهن من الذكور، وليس الرجال بشكل عام. وكانت فرص العمل متوفرة للنساء المتعلّمات، ولكن الضغوط الاجتماعية على النساء اللاتي كن ينهمن في العمل كانت قوية. وقد زعم مناصرو حقوق المرأة بأن تأثير الإسلاميين، علاوة على بعض المواقف والممارسات التقليدية والثقافية الأخرى، حالت دون تحقيق المرأة مزيداً من المكاسب. وكانت المرأة مُستبعدة من الوظائف العليا في قطاعات اقتصادية كبيرة يسيطر عليها الجيش، إذ إن النساء لا يخدمن في الجيش وبالتالي لم تكن هذه الوظائف متاحة لهن. في عام 2011، ذكرت الحكومة أن المرأة أكثر عرضة للبطالة من الرجل بخمس مرات. وكان أكثر من نصف خريجات الجامعات عاطلات عن العمل. وكانت وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية تدير أكثر من 150 مكتباً للإرشاد الأسري في مختلف

أنحاء البلاد لتقديم الخدمات القانونية والطبية للنساء العاطلات عن العمل من غير المتزوجات أو اللاتي لا يقمن مع أزواجهن أو أسرهن.

## الأطفال

تسجيل المواليد: يستمد الأطفال الجنسية من خلال مزيج من الولادة داخل أراضي البلاد وجنسية الوالدين. وقد حاولت الدولة تسجيل كل المواليد ولكنها واجهت مقاومة من المواطنين في المناطق النائية والقبلية، مثل منطقة سيناء. وتعاونت الدولة مع المنظمات غير الحكومية في معالجة هذه المشكلة. وقد أدى عدم تسجيل المواليد إلى رفض السلطات في بعض الأحيان تقديم الخدمات العامة، خاصة في المناطق الحضرية حيث يتطلب الحصول على معظم الخدمات العامة إبراز بطاقة الهوية الشخصية.

التعليم: التعليم إجباري ومجاني وشامل حتى الصف التاسع. ويوفر القانون هذه المزايا للأشخاص عديمي الجنسية وللملاجئين، إلا أنه على صعيد الواقع العملي تم استبعاد هؤلاء من التعليم الحكومي.

إساءة معاملة الأطفال: كانت هناك تقارير واسعة الانتشار عن إساءة معاملة الأطفال وفقا لدراسة تمت في عام 2011 (أنظر القسم 6، المرأة). ولم تكن هناك مؤسسات حكومية فعالة تنحصر مهمتها في معالجة مسألة إساءة معاملة الأطفال، رغم أن عددا من منظمات المجتمع المدني كانت تعمل في مساعدة الأطفال الهاربين والمهجورين.

لقد أشارت منظمات محلية غير حكومية إلى اعتقال المئات من الأطفال خلال العام، وقد تم اعتقال الكثير منهم في مواقع الاحتجاجات أو الاشتباكات العنيفة. وفقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش، فإن الشرطة قد اعتدت بالضرب على بعض هؤلاء الأطفال، واحتجزتهم مع البالغين، وحرمتهم من حق الاتصال بمحاميين، كما أنها لم تبلغ عائلاتهم.

الزواج القسري والمبكر: السن القانونية للزواج هي 18 سنة. وفقا لدراسة أجراها المجلس القومي للمرأة عام 2012، تزوجت 22 بالمائة من الفتيات قبل بلوغ سن الثامنة عشر. وذكرت وسائل الإعلام أن بعض زيجات الأطفال كانت زيجات مؤقتة الغرض منها التغطية على الدعارة. كانت العائلات أحيانا تشجع الضحايا على الزواج من رجال أثرياء من الخليج على أساس ما يُسمى محليا بزيجات الصفقة أو زيجات "الصيف". تم تكليف وحدة مكافحة المتاجرة بالأطفال، التابعة للمجلس القومي للطفولة والأمومة، برفع نسبة الوعي بهذه المسألة.

ممارسات تقليدية ضارة: ختان الإناث أمر غير مشروع، ولكنه ظل مشكلة. وفقا لتقرير لمنظمة اليونيسيف في شهر يوليو/تموز، خضعت 81 بالمائة من الإناث المصريات - من المسلمين والمسيحيين على حد سواء - لعملية ختان عند سن التاسعة عشر. يجرم القانون ختان الإناث- إلا في الحالات الضرورية من الناحية الطبية، وينص على عقوبات بالسجن تتراوح بين ثلاثة شهور إلى سنتين، أو بغرامة تصل إلى 5000 جنية تقريبا (725 دولارا). ولم تقم الدولة بإنفاذ هذا القانون بشكل

فعال، كما أن بعض المنظمات التي كانت تتهاض ختان الإناث/لم تعد نشطة. وفقاً للمجلس القومي للمرأة، توفيت فتاة في الثالثة عشر من العمر في 5 يونيو/حزيران أثناء إجراء عملية ختان لها في عيادة خاصة في محافظة الدقهلية. وقد قام الطبيب الذي أجرى العملية بتسليم نفسه للسلطات ولكن لم يتم تقديمه للمحاكمة.

الاستغلال الجنسي للأطفال: ينص القانون على عقوبة بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات وتوقيع غرامة تصل إلى 200,000 جنيه مصري (29,000 دولار) لجريمة الاستغلال الجنسي للأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال. والحد الأدنى للسن القانونية لممارسة الجنس برضى الطرفين هو 18 سنة. ذكرت منظمات غير حكومية ووسائل إعلام محلية أن الصعوبات الاقتصادية أدت إلى ارتفاع في السياحة الجنسية وفي عدد أطفال الشوارع في القاهرة وغيرها من المناطق الحضرية حيث يحدث أحياناً استغلال الأطفال جنسياً.

الأطفال المشردون: لقد وجد الخبراء الذين يعملون مع أطفال الشوارع صعوبة في تحديد من ينطبق عليه مصطلح "الأطفال المشردين"، ونتيجة لذلك فإن تقديراتهم لعدد الأطفال بالشوارع تتراوح بين ما يقل عن 10,000 إلى عدة ملايين. وقد كان الكثير منهم ضحايا للعنف والإساءة الجنسية، بما في ذلك الدعارة القسرية. وقد قدمت وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية المأوى لأطفال الشوارع، ولكن الكثير منهم كان يحبذ عدم اللجوء إلى هذه المرافق لأنها تُغلق بالليل، مجبرة إياهم على العودة إلى الشوارع مرة أخرى. وقامت مؤسسات دينية ومنظمات غير حكومية، مثل جمعية نور الحياة لرعاية الأطفال، وجمعية قرية الأمل، بتقديم خدمات لأطفال الشوارع، بما فيها وجبات الطعام والثياب ودروس محو الأمية. ووفرت وزارة الصحة والسكان عيادات صحية متنقلة تديرها ممرضات وأخصائيو اجتماعيون.

الاختطاف الدولي للأطفال: مصر ليست طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. للحصول على معلومات، يرجى الاطلاع على المعلومات الخاصة بكل بلد على الموقع <http://travel.state.gov/abduction/country/country.html>.

### معاداة السامية

لم ترد أية تقارير عن أعمال عنف متصلة بمعاداة السامية تستهدف سكان مصر اليهود الذين يقل عددهم عن 100 شخص. إلا أن المشاعر المعادية لإسرائيل كانت منتشرة على نطاق واسع ووصلت في بعض الأحيان إلى مستوى معاداة السامية في الخطاب العام. و تضمنت وسائل الإعلام المملوكة للدولة ووسائل الإعلام الخاصة أحياناً خطاباً معادياً للسامية، من قبل أكاديميين ورجال دين أيضاً، كما تضمنت رسوماً كاريكاتيرية تشوه صورة اليهود وتتهمهم بالسعي إلى تدمير مصر والإسلام. وقد وردت تقارير عن أئمة يستخدمون لغة معادية للسامية في خطبهم.

وفقاً لرابطة مكافحة التشهير، حضر رئيس الوزراء هشام قنديل ووزراء آخرين في يوم 7 يونيو/حزيران خطبة معادية للسامية في مسجد رابعة العدوية ألقاها صلاح سلطان، وهو عضو

بالاتحاد الدولي لعلماء المسلمين. وقد طلب سلطان من المسلمين الاستعداد لمحاربة "بني إسرائيل" ودعا المسيحيين أن يتذكروا بأن اليهود تأمروا لقتل المسيح. وقد ادعى أيضا أن تعاليم التلمود تقول "أن الله خلق اليهود من نطفة بشرية وخلق غير اليهود من نطفة حيوانية"، وبذلك أعطى الحق لليهود بأن يعاملوا غير اليهود باعتبارهم دون البشر.

## الاتجار بالبشر

يرجى الاطلاع على التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالبشر في الموقع: [www.state.gov/j/tip](http://www.state.gov/j/tip).

## الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

لا يحظر الإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز بشكل محدد التمييز ضد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. يمنح القانون لهؤلاء الأشخاص الحق في الحصول على التدريب المهني وفرص العمل ولكنه لا يجرم التمييز بشكل قاطع. تستند سياسة الحكومة المتعلقة بتوظيف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة على نظام الحصص (5 بالمائة) في الشركات التي بها أكثر من 50 موظف. إلا أنه وفقا لمعظم المصادر، لم يتم تطبيق هذه الحصص وكثيرا ما كانت الشركات تدفع مرتبات لأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة لاستيفاء الحصص، بدون أن توظفهم بشكل فعلي. ولا توجد قوانين تحظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في فرص التعليم أو الحصول على الرعاية الصحية أو الحصول على الخدمات الحكومية الأخرى، كما لا توجد قوانين تفرض اتخاذ تدابير في المباني أو وسائل المواصلات لتسهيل دخول ذوي الإعاقات إليها واستخدامها. وقد استمر التمييز المجتمعي واسع النطاق ضد ذوي الاحتياجات الخاصة، وخاصة ذوي الإعاقات العقلية، مما أدى إلى عدم قبولهم في التيار الرئيسي للمجتمع. وكانت مراكز العلاج التي تديرها الحكومة لذوي الاحتياجات الخاصة، وخاصة الأطفال، متدنية المستوى.

في عام 2011، قدرت منظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمات مجتمع مدني محلية أن نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة بلغت 11 بالمائة، أو ما يقارب 8.5 مليون شخص. وتنتشر وزارتا التربية والتعليم والتضامن الاجتماعي مسؤولية حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة. يستقل ذوو الاحتياجات الخاصة مجانياً الأتوبيسات العامة التي تملكها الدولة، ولكن الأتوبيسات غير مجهزة لدخول الكراسي المتحركة، مما يتطلب قيام الأصدقاء والأقارب بمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة على ركوب الأتوبيسات. يتلقى ذوو الاحتياجات الخاصة إعانات خاصة لشراء اللوازم المنزلية والكراسي المتحركة والأجهزة التعويضية. كما كان ذوو الاحتياجات الخاصة يحصلون أيضا على موافقة سريعة لتركيب خطوط هاتفية جديدة ويحصلون على تخفيضات في الرسوم الجمركية على السيارات الخاصة (الملاكي) المجهزة تجهيزاً خاصاً.

## إساءة المعاملة والتمييز واعمال العنف استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية داخل المجتمع

لا يجرم القانون بشكل صريح الممارسة الجنسية للمثليين بالتراضي بين الطرفين، ولكنه يسمح للشرطة باعتقال السحاقيات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً بتهمة مثل "الفسوق" و"الدعارة" و"مخالفة التعاليم الدينية"، الأمر الذي حدث في حالات نادرة، كما ينص على عقوبات بالسجن تصل إلى عشرة سنوات لهذه التهمة. ولم تستخدم السلطات بشكل فعال القوانين المناهضة للتمييز لحماية السحاقيات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً. وقد واجه المثليون من الرجال والسحاقيات وصمة عار كبيرة وتمييزاً في المجتمع، مما أعاق قدرتهم على التنظيم أو الدفاع بشكل علني عن حقوق السحاقيات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً. ولم تكن هناك معلومات متوفرة حول التمييز الرسمي أو الخاص في العمالة والمهنة والإسكان وانعدام الجنسية، أو الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية على أساس التوجه الجنسي وهوية النوع الاجتماعي. ولم تبذل الحكومة أية جهود لمعالجة هذا التمييز المحتمل.

ولم يرد سوى القليل من التقارير عن حالات عنف استُهدف فيها السحاقيات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً. إلا أن التهيب وخطر التعرض للاعتقال حدث إلى حد كبير من الإبلاغ عن حدوثها بشكل علني وساهمت في ممارسة الرقابة الذاتية.

وفقاً للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أمر النائب العام في 13 أكتوبر/تشرين الأول بالإفراج عن 11 مشتبهاً تم اعتقالهم في اليوم السابق بزعم قيامهم "بممارسة اللواط" في قاعة رياضية خاصة وحمام ساونا في شمال شرق القاهرة. وقد زعمت تقارير إعلامية أن الجيران قاموا تبعاً لذلك بتدمير المنشأة.

وفقاً لتقرير بتاريخ 6 ديسمبر/كانون الأول، طالب مجلس رقابة بإزالة 13 مشهداً من فيلم محلي يصور بطل الرواية من مثليي الجنس.

## أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

حدث من وقت لآخر خلال العام عنف مجتمعي ضد الأقليات الدينية، خاصة المسيحيين الأقباط والمسلمين الشيعة، وقد ازداد بعد 3 يوليو/تموز.

استمرت الأقليات الدينية في مواجهة التمييز خلال العام، وكانت هناك حوادث عنف طائفي متكررة ضد المسيحيين الأقباط. ذكر قادة مسيحيين، دينيين وعلمايين، أنه تحت حكومة مرسى شعر الإسلاميون المحليون أنهم مخولون بوضع القوانين الخاصة بهم وتطبيقها.

وقد كانت هناك خلال العام حوادث عنف عرضية ارتكبتها الغوغاء وبلطجية.. في 23 يونيو/حزيران، ذكرت وسائل إعلام محلية أن عصابة من المتطرفين السنة هاجموا قائداً شيعياً وثلاثة شيعة آخرين بالجيزة، وعذبوهم وقتلواهم. اعتقلت الشرطة ثمانية رجال فيما يتعلق بالحادثة وكانت

محاكمتهم مستمرة بحلول نهاية العام. وفقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش، حدث الهجوم بعد سنتين من الخطب المعادية للشريعة التي ألقاها شيوخ سلفيين علاوة على قادة من الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة. في 25 يونيو/حزيران، قامت جامعة الأزهر - وهي أبرز مؤسسة في العالم الإسلامي لدراسة العلوم الدينية السنية التقليدية ودراسات الشريعة - بشجب الهجوم في بيان علني أدلت به، وذلك رغم أن الجامعة كانت قد عبرت مسبقاً عن معارضتها للانتشار المزعوم للإسلام الشيعي في البلاد.

في 29 يونيو/حزيران، وفقا لناشطين محليين في مجال حقوق الإنسان، قام متطرفون مسلمون بقتل العديد من الأقباط، وتدمير عدد من المنازل والأعمال التجارية، وإجبار العشرات من العائلات القبطية على الهروب إلى بلدة العريش الواقعة بشمال سيناء.

في يومي 3 و 4 يوليو/تموز، أسفرت اشتباكات طائفية في قرية الضبيعية بمحافظة الأقصر عن نزوح ما يقارب من مائة عائلة قبطية.

وقد ازداد العنف الطائفي ضد المسيحيين بعد عزل حكومة مرسي في 3 يوليو/تموز وتفريق المظاهرات المؤيدة لمرسي في يوم 14 أغسطس/آب. ذكر المركز المصري لدراسات السياسة العامة أنه قد تم خلال شهر أغسطس/آب تدمير أو حرق 30 كنيسة و122 محلا تجارية و51 منزلا مملوكة لأقباط في صعيد مصر. ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية أن ما لا يقل عن 42 إلى 45 كنيسة وغيرها من المؤسسات الدينية المسيحية قد تعرضت للتدمير أو التخريب.

في 16 سبتمبر/أيلول، استعادت قوات الأمن السيطرة على بلدة دلجا بمحافظة المنيا التي كان يسيطر عليها إسلاميون و"بلطجية" محليون بعد أن انسحبت الشرطة المحلية من مراكزها بتاريخ 14 أغسطس/آب. في 19 سبتمبر/أيلول، استعادت قوات الأمن سيطرة الحكومة على كرداسة، وهي مدينة في محافظة الجيزة. فقد كان إسلاميون محليون، و"بلطجية" من الشباب المسلحين الذين على ما يبدو غير مرتبطين بأية حركة سياسية أو دينية، قد استولوا على المدينة بعد هجوم بتاريخ 14 أغسطس/آب على أحد أقسام الشرطة حيث قام المعتدون بقتل 11 من ضباط الشرطة والتمثيل بجثثهم. وقد ذكر مواطنون في مدينتي كرداسة ودلجا أنه قبل استعادة قوات الأمن السيطرة، فرضت لجان الأمن الأهلية الإسلامية تفسيرات حادة ومبتدعة للشريعة وأخضعت الأقباط (بما فيهم رجال الدين) لتهديدات لفظية وإساءات جسدية.

وقد واجه المصابون بفيروس نقص المناعة المكتسبة وصمة عار كبيرة وتمييزا في المجتمع وأماكن العمل. وفقا لمنظمة اليونيسيف، فإن ما يقدر بـ 11,000 شخص في مصر مصابون بفيروس نقص المناعة - الإيدز. لقد تحسنت استمرارية العلاج بشكل كبير، من خلال تقديم المشورة في إطار من الخصوصية، وتوفير الفحوصات الطبية للفيروس، والعلاج المجاني للبالغين وتقديم العلاج المضاد للفيروسات للأطفال، علاوة على فرق تقدم الدعم للمصابين بالفيروس. إلا أنه لم يتم الاهتمام بشكل

كاف بالاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال، خاصة في مجال الرعاية الطبية والعناية النفسية والحيلولة دون انتقال المرض من الأم إلى الطفل.

## القسم 7. حقوق العمال

### أ- الحق في تكوين النقابات وفي التفاوض الجماعي

يكفل القانون حق العمال في تكوين نقابات مستقلة والانضمام إليها، والحق في الإضراب والتفاوض الجماعي، مع وجود قيود لا يستهان بها.

وكانت هناك عناصر مهمة غير واضحة أو متضاربة في الإطار القانوني لحقوق العمال، رغم أنه يبدو أن دستور عام 2012 والإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز يكفلان حرية الانتساب إلى النقابات والجمعيات. ولكن حقوق العمال ظلت غير واضحة لعدم تطبيق تشريعات لإلغاء قوانين العمل السابقة لعام 2011.

وفي عام 2011، أصدر وزير القوى العاملة والهجرة إعلانا يقر بالحرية الكاملة في تكوين النقابات والجمعيات والانتساب إليها. وقد أعلن المرسوم أن قانون النقابات العمالية لعام 1976 يتعارض مع التزامات الدولة تجاه منظمة العمل الدولية، وبالتالي فهو لاغ. واستمر الوزراء اللاحقون في الاعتراف بإعلان عام 2011. ورغم أن قانون النقابات العمالية لعام 1976 لا زال هو القانون الساري، إلا أن الحكومة لم تعد تعترف به أو تقوم بإنفاذ بنوده التي تقيد حرية الانتساب إلى الجمعيات والنقابات، وأهمها في هذا المجال البند الذي يشترط أن تنتمي كل النقابات إلى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذي كانت تسيطر عليه الحكومة، والذي كان أيضا الاتحاد الوحيد لنقابات العمال بالبلاد حتى تم إنشاء نقابات عمال مستقلة عام 2009. تكفل المادتان 52 و 53 من دستور عام 2012 الحق في تكوين نقابات عمالية. لا يؤكد الإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز على حرية تكوين الجمعيات ولكنه يشير إلى أن هذا الحق يحدده الدستور. كما أنه لا يقيد بصورة واضحة حل النقابات بواسطة مراسيم إدارية، ويحصر عدد الاتحادات المهنية في اتحاد واحد لكل مهنة، مشيرا إلى أن الحق في تشكيل اتحادات مهنية "ينظمه القانون" - على عكس "حرية تأسيس الجمعيات والنقابات".

يكفل كل من دستور عام 2012 والإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز الحق في الإضرابات "السلمية". ويسمح قانون العمل الموحد بالإضراب السلمية، ولكنه يفرض قيودا كبيرة على الإضراب لكي يُعتبر قانونيا، بينها الحصول على موافقة مسبقة من قبل نقابة عمال عامة مرتبطة بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

يكفل القانون التفاوض الجماعي ولكنه يفرض قيودا شديدة إذ إن الحكومة تحدد رواتب ومزايا كل العاملين في القطاع العام وفي الحكومة. ولا يكفل القانون التفاوض الجماعي على مستوى الشركة في القطاع الخاص، فهو يشترط مفاوضات مركزية ثلاثية الأطراف مع العمال الممثلين من قبل نقابة مرتبطة بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووزارة القوى العاملة والهجرة التي تشرف على

المفاوضات والاتفاقات الجماعية وتراقبها. ويحظر القانون التمييز ضد العمال المنتمين للنقابات ويكفل إعادة العمال الذين تم فصلهم بسبب نشاطهم النقابي إلى العمل. لا تشمل قوانين العمل قطاعات عريضة من العمال، بما في ذلك عمال الزراعة وخدم المنازل، وذلك ضمن قطاعات أخرى من الاقتصاد غير الرسمي.

وقد كان إنفاذ الحكومة للقوانين السارية متباينا، مما يعكس بشكل جزئي البيئة القانونية الآخذة في النشوء والتطور بشكل سريع والتحول السياسي المستمر. ورغم أن الدولة نادرا ما قامت بإنفاذ المرسوم الذي يجرم معظم الاضرابات ورغم أنها سمحت للمئات من النقابات الجديدة بالتسجيل، إلا أنها قامت أحيانا باستخدام سلطتها لاعتقال العاملين المضربين. ونادرا ما قامت الدولة بإعادة العمال المفصولين تعسفا إلى العمل. وأيضا نادرا ما اتبعت الحكومة شرط المفاوضات الثلاثية في المنازعات الجماعية، إذ كان العمال يتفاوضون مباشرة مع أرباب العمل، وذلك عادة بعد اللجوء إلى الإضراب.

وعندما كانت الحكومة تشارك في الأمر، كانت مشاركتها في الغالب لتسوية المنازعات وليس للمشاركة في تفاوض جماعي حقيقي. وعلى الرغم من ذلك، أفادت وزارة القوى العاملة والهجرة باستلامها 9,012 شكوى فردية و 908 شكوى جماعية من العمال خلال العام، وزعمت أنها حلت 65 بالمائة من الشكاوى الفردية و 85 بالمائة من النزاعات الجماعية من خلال مفاوضات بين العاملين والإدارة، بينما أُحيلت بقية الشكاوى إلى المحاكم.

وقد انخفضت وتيرة الإضرابات بشكل كبير بعد 3 يوليو/تموز، ولكن بدأت سلسلة من الإضرابات في شهر أكتوبر/تشرين الأول، مما يعكس عدم تلبية التوقعات من التغيير. وقد اتخذت الحكومة خطوات لمعالجة المعدل المرتفع المستمر للإضرابات وغيرها من الاحتجاجات العمالية خلال العام، بما في ذلك وضع حد أدنى وأعلى للأجور. وكان من ضمن الإضرابات واسعة النطاق التي حدثت خلال العام عدة إضرابات قام بها العاملون في القطاع العام، بمن فيهم العاملون في الجامعات، والأطباء والعاملون في المهن الطبية، والعاملون في قطاع النقل، وموظفو مصنع الغزل والنسيج المملوك للحكومة. وقد شارك أيضا في الإضرابات بشكل متكرر عاملون في بعض الوزارات، بما في ذلك وزارة الزراعة، والعدل، والطيران المدني، والكهرباء، والأوقاف. ذكرت وزارة القوى العاملة والهجرة أنها استمرت في مراقبة وتيرة وأسباب الاحتجاجات العمالية وقامت بمساع حميدة للتوسط بين أصحاب العمل والعمال في القضايا التي عُرضت عليها. زعمت وزارة القوى العاملة والهجرة أنه حدث 350 إضرابا خلال العام، بينما أكدت منظمة غير حكومية ناشطة في مجال حقوق العمال أنه حدث ما يقارب 5000 إضراب واحتجاج عمالي طيلة العام، وقد تركزت معظم الاحتجاجات العمالية قبل 3 يوليو/تموز.

وقد تحسنت إلى حد ما قدرة العمال على تكوين النقابات والجمعيات والانتساب إليها وعلى ممارسة الحق في التفاوض الجماعي عما كانت عليه في السنوات السابقة، إلا أنه ما زالت هناك مشاكل كبيرة. فقد كان بإمكان العمال تنظيم نقابات عمالية جديدة وتسجيلها بدون صعوبة. وفقا لوزارة القوى العاملة والهجرة تم تسجيل عدد إجمالي يصل إلى 1,606 نقابة عمالية جديدة، وذلك منذ صدور مرسوم

الوزارة عام 2011 الخاص بحرية تكوين الجمعيات والنقابات والانتساب إليها وحتى شهر مارس/آذار من العام. ولم ترد تقارير عن نقابات طلبت تسجيل نفسها وتم رفض تسجيلها أو تأخير تسجيلها بدون مبررات. وكانت المنظمات العمالية الجديدة مستقلة بشكل عام عن الحكومة والأحزاب السياسية. هذا، وقد عمل اتحادان عماليان مستقلان هما الاتحاد المصري لنقابات العمال المستقلة ومؤتمر عمال مصر الديمقراطي - جنباً إلى جنب مع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذي تسيطر عليه الدولة.

ورغم أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لم يعد تحت السيطرة المباشرة للدولة، إلا أنه كان يُعتبر عرضة لتدخل الحكومة. في 25 مايو/أيار، أصدر مجلس الشورى المنحل حالياً (وهو المجلس الأعلى بالبرلمان) مرسوماً بتمديد مدة خدمة مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لمدة عام واحد أو حتى المصادقة على قانون حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، أيهما أقرب. في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام 2012، أصدر مرسى الذي كان رئيساً آنذاك مرسوماً يمنح وزير القوى العاملة والهجرة سلطة استبدال أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عند بلوغهم سن التقاعد وملء مناصب مجلس الإدارة التي تشغرها لأسباب أخرى. وقد استخدم وزير القوى العاملة والهجرة السابق، خالد الأزهرى، هذا المرسوم لاستبدال إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في نفس الشهر. وانتقد كل من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وناشطين مستقلين عاملين في مجال حقوق العمال هذه الخطوة باعتبارها تدخل حكومي في شؤون النقابات. وقد قام كمال أبو عيطة، بعد تعيينه بفترة قصيرة كوزير جديد للقوى العاملة والهجرة، باستخدام نفس المرسوم لفصل عدد من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وتعيين أعضاء جدد من داخل الاتحاد وخارجه. إلا أنه بتاريخ 10 أكتوبر/تشرين الأول، اجتمع مجلس الإدارة وفصل بعضاً من الأعضاء المعيّنين المنتمين إلى الحركة العمالية المستقلة ولم يكونوا في السابق أعضاء في هيكل الاتحاد العام لنقابات عمل مصر.

وقد كان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يحصل على بعض المزايا من الدولة. أوقفت الحكومة الدعم المالي المباشر للاتحاد العام لنقابات عمال مصر في منتصف عام 2011 إلا أنها استمرت بالسماح له باستقطاع الاشتراكات تلقائياً من رواتب العاملين، وذكر أنه سُمح له أيضاً باستقطاعها من العاملين الذين استقالوا من عضوية الاتحاد. لقد حققت النقابات الجديدة بعض التقدم خلال العام فيما يتعلق بتحصيل الرسوم من العاملين بواسطة استقطاعها من مرتباتهم لدى الجهات التي يعملون بها، ويشمل ذلك بعض الوزارات الحكومية، ولكن ذلك كان لكل حالة على حدة. وقد استمرت الحكومة أيضاً في منح الاتحاد العام لنقابات عمال مصر تمثيلاً في مؤتمر العمل الدولي السنوي أكبر من التمثيل الممنوح للنقابات المستقلة. وقد استمر مسئولو الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في محاربة حق نقابات العمال المستقلة في تمثيل العمال وهاجموا مسئولى النقابات المستقلة في وسائل الإعلام والمحاكم. في شهر أغسطس/آب، أرسل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر رسالة إلى رئيس الوزراء المؤقت حازم الببلاوي تزعم أن وزير القوى العاملة والهجرة، من خلال سعيه لتبني قانون لحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، كان "يطبق مخططات أجنبية كعميل للغرب". وظل من الصعب بالنسبة للعمال فك ارتباطهم بالنقابات المنتسبة إلى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذي كان في السابق مرتبطاً بالدولة، إذ استمرت هذه النقابات في السيطرة على توثيق العمال وصناديق التقاعد والخدمات الصحية ومزايا التأمين الاجتماعي لما يصل إلى 3.5 مليون عامل.

تم ضم اثنين من ممثلي العمال في الجمعية التأسيسية التي قامت بتعديل دستور عام 2012 والتي كانت تتألف من 50 عضواً. وقد كان كلاهما منحازين للدولة ولم يكونا يمثلان حركة النقابات المستقلة.

وقد لجأ العمال بشكل متزايد خلال العام إلى وسائل غير قانونية وإلى العنف للضغط من أجل الحصول على مطالبهم. وقد نظم العمال في كثير من الأحيان اعتصامات في ممتلكات حكومية وخاصة. في شهر نوفمبر/تشرين الثاني، نظم المئات من العمال في مصنع كريستال عصفور، وهو مصنع خاص، اعتصاماً لمدة اسبوعين مطالبين بعمل ثابت ورعاية صحية أفضل. في شهر ديسمبر/كانون الأول، نظم حوالي 3000 عامل في شركة مصر للحديد والصلب، وهي شركة قطاع عام، اعتصاماً لمدة شهر مطالبين بحصة من الأرباح وإعفاء الإدارة من منصبها.

وكان التمييز ضد العمال المنتمين لنقابات أمراً شائعاً، وقد قامت السلطات أحياناً باتهام العمال بجرائم لقيامهم بأنشطتهم النقابية. كثيراً ما طالبت أكبر الاتحادات النقابية المستقلة بالبلاد، وهما الاتحاد المصري لنقابات العمال المستقلة ومؤتمر عمال مصر الديمقراطي، بشكل علني بإعادة خدمة عشرات العمال الذين يُزعم أنهم فُصلوا من الخدمة بسبب نشاطهم النقابي. في شهر نوفمبر/تشرين الثاني، قام محامي مصنع كريستال عصفور بتسجيل محضر بالشرطة يتهم فيه تسعة من قادة النقابة "بالتحريض على الإضرابات." بحلول نهاية العام، ظلت التحقيقات عن المحضر مستمرة، كما ظل العاملون طلقاءً. ذكرت منظمات غير حكومية ناشطة في مجال حقوق العمال أنه قد تم تحويل عشرة من العمال بمصنع عصفور إلى لجان تأديبية داخلية لمشاركتهم في إضرابات واعتصامات.

قامت السلطات باعتقال عدد متزايد من النقابيين أو توقيع عقوبات قانونية أخرى عليهم، وكان ذلك في الغالب بعد تفريق إضراب أو إنهائه. اشتركت الشرطة، والجيش بدرجة أقل، في تفريق المظاهرات أو الأنشطة العمالية بشكل قسري. بتاريخ 1 يناير/كانون الثاني، قامت شركة كير سيرفيس (شركة خدمات أمنية خاصة) بنقل خمسة موظفين إلى مناطق نائية بعد أن قادوا مسيرة تطالب بأجور أعلى. في 14 أغسطس/آب، فرقت قوات الجيش بالقوة اعتصاماً نظمه العاملون بشركة السويس للصلب واعتقلت اثنين من قادة النقابة بمدينة السويس. وفي اعتصامات أخرى، ذكر العاملون أن الأجهزة الأمنية هددتهم لقيامهم برفع مطالبهم في وسائل الإعلام.

وكان التمييز ضد العمال المنتمين لنقابات عمالية موجهاً بشكل خاص ضد قادة النقابات المستقلة الجديدة. وفي القطاع الخاص، أكد بعض أرباب العمل أنهم غير مُلزمين من الناحية القانونية بالاعتراف بالنقابات الجديدة. وبما أن مرسوم عام 2011 لم يتم اعتماده كقانون، فقد ادعى بعض أصحاب العمل أن قانون نقابات العمال (الذي يجعل النشاط النقابي حكرًا على الاتحاد العام لنقابات عمال مصر) ما زال ينطبق. وقوّض هذا الموقف الذي دعمه الاتحاد العام لنقابات عمال مصر قدرة النقابات المستقلة على تمثيل أعضائها. في 23 فبراير/شباط، قامت مجموعة شركات فرج الله للصناعات الغذائية، وهي شركة خاصة، بإيقاف 27 من أعضاء نقابة الشركة حديثة التكوين عن العمل وتحويلهم إلى مجلس تأديب داخلي لقيامهم بـ "التحريض على الشغب والاضرابات"، كما رفعت عريضة ضدّهم إلى النائب العام.

وكثيراً ما كان أصحاب العمل يرفضون المفاوضات أو المساومة الجماعية ما لم يستدع الإضراب تدخل الحكومة. وفقاً لندوات عمال مستقلة، ومنظمات غير حكومية، وتقارير إعلامية، قام أصحاب عمل أيضاً بمضايقة عدد متزايد من النقابيين وفصلهم من الخدمة بشكل تعسفي. على سبيل المثال، نظم العاملون بميناء العين السخنة في السويس إضراباً لمدة ثلاثة أسابيع في شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط، مطالبين بمزيد من مزايا العمل. لم تكن الشركة راغبة في بدء حوار إلى أن قامت رئاسة الدولة ووزارة القوى العاملة والهجرة بإرسال مبعوثين.

### ب - حظر العمل القسري أو الإجباري

ينص الإعلان الدستوري بتاريخ 8 يوليو/تموز على أنه لا يجوز إلزام أي مواطن بالعمل جبراً، إلا بمقتضى قانون. لقد أتم إخضاع بعض العمال، وهم في أغلب الأحيان من العمال المهاجرين والأطفال، لظروف تدل على العمالة القسرية. وقد وضعت بعض العاملات في الخدمة المنزلية في ظروف تدل على العمل القسري.

يُرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإتجار بالأشخاص في الموقع الشبكي [./www.state.gov/j/tip](http://www.state.gov/j/tip)

### ج- حظر عمالة الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحدد قانون الطفل لعام 2008 الحد الأدنى لسن العمل العادي بـ 15 عاماً، وبـ 12 عاماً للعمالة الموسمية. ويحظر مرسوم أصدرته وزارة القوى العاملة والهجرة عام 2003 تشغيل الأطفال تحت سن 18 عاماً في 44 مهنة خطيرة محددة، في حين يحظر قانون الطفل تشغيل الأطفال (تحت سن الثامنة عشرة) في أي عمل "يعرض صحة الطفل أو سلامته أو أخلاقه للخطر". ويجوز للمحافظين، بموافقة وزير التربية والتعليم، أن يأذنوا بالعمل الموسمي (غالباً الأعمال الزراعية) للأطفال في سن 12 فما فوق، شريطة أن تكون المهام ليست خطيرة ولا تتعارض مع دراستهم. ويحدد قانون العمل وقانون الطفل ساعات عمل الأطفال ويفرضان فترات للراحة. إلا أن قانون العمل يستثني بشكل صريح العمل المنزلي والعمل في الشركات العائلية، والأطفال العاملين في الزراعة غير التجارية، من الحد الأدنى لسن العمل وغيره من القيود.

وبشكل عام، لم تطبق السلطات قوانين عمالة الأطفال بشكل فعال. وقد قامت وزارة القوى العاملة والهجرة، بالتنسيق مع المجلس القومي للطفولة والأمومة ووزارة الداخلية، بإنفاذ قوانين عمل الأطفال في الشركات المملوكة للدولة ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك من خلال عمليات التفتيش والإشراف على إدارة المصانع. عامة ما كان مفتشو العمل يعملون بدون تلقي تدريب يتعلق تحديداً بمسائل عمال الأطفال، بل كانوا يتلقون تدريباً عاماً عن التفتيش العمالي. ولم تقوم الحكومة بالتفتيش على المزارع غير التجارية للتأكد من خلوها من عمالة الأطفال، وكانت هناك آليات مراقبة وإنفاذ محدودة للغاية بالنسبة للأطفال العاملين في الخدمة المنزلية. وعندما كانت السلطات تحاكم منتهكي القوانين، كانت

الغرامات التي تُفرض عليهم منخفضة قد لا تزيد في الكثير من الأحيان عن 500 جنيه (72 دولاراً)، وبالتالي كان تأثيرها الرادع موضع شك. ولم تقم الدولة بإنفاذ قوانين عمالة الأطفال في القطاع غير الرسمي.

قامت وزارة القوى العاملة والهجرة خلال العام بتفتيش 6,732 منشأة تجارية للوقوف على استخدام عمالة الأطفال، ووجدت 9,268 طفلاً عاملاً في مخالفة لقانون الطفل. وحيثما وُجدت عمالة الأطفال، كانت الوزارة تحرر إنذارات، وتفرض غرامات، و/أو تحوّل الشركات المخالفة إلى النائب العام.

ورغم أنه لم يتم في الكثير من الأحيان إنفاذ القوانين ذات الصلة بشكل فعال، إلا أن الحكومة استمرت في تنفيذ عدد من البرامج الاجتماعية والتعليمية والمتعلقة بالحد من الفقر، وذلك لتقليل خطر تعرض الأطفال للعمالة التي تنطوي على استغلال. وقد سعى المجلس القومي للطفولة والأمومة، بالعمل مع وزارتي التعليم والتضامن الاجتماعي، إلى توفير حماية تأمين اجتماعي للأطفال العاملين وإلى الحد من معدلات ترك الدراسة من خلال توفير مصادر دخل بديلة للأسر. كما تعاونت وزارة القوى العاملة والهجرة مع المجلس القومي للطفولة والأمومة لتقديم ثلاثة برامج تدريبية بين شهري فبراير/شباط ومايو/آيار لمفتشي عمالة الأطفال بالوزارة.

كانت هناك حالات لعمالة الأطفال. في عام 2011، قدرت الحكومة أن هناك 1.6 مليون طفل منخرطين في عمالة الأطفال، أي ما يقل قليلاً عن 10 بالمائة من إجمالي عدد الأطفال. وتراوحت التقديرات الأخرى حتى ثلاثة ملايين طفل. في شهر يونيو/حزيران، ذكر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الهيئة الحكومية الرئيسية للإحصاء) أن 9.3 بالمائة من الأطفال من عمر خمسة إلى 17 سنة كانوا يعملون، وكان 61.9 بالمائة منهم يعملون لصالح أسرهم بدون عائد مادي. كان 82 بالمائة من الأطفال العاملين معرضين لظروف عمل متدنية، وكان 9.8 بالمائة منهم يقومون بتشغيل آلات ثقيلة أو خطيرة. وكان معظم حالات عمالة الأطفال في قطاعي الزراعة والخدمة المنزلية. كما كان الأطفال يعملون في الصناعات الخفيفة وفي مواقع البناء، وفي مؤسسات تقديم الخدمات كمحلات إصلاح السيارات. وفقاً لتقارير الحكومة، ومنظمات غير حكومية، وتقارير إعلامية، ارتفع عدد أطفال الشوارع بالقاهرة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية بعد ثورة عام 2011. وقد كان هؤلاء الأطفال معرضين بشكل كبير لخطر الاستغلال الجنسي أو التسول القسري. وفي بعض الحالات، قام أصحاب العمل بإساءة معاملة الأطفال وتحميلهم أكثر من طاقتهم، وبشكل عام عرضوا الأطفال العاملين للخطر.

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال على الموقع: [www.dol.gov/ilab/programs/ocft/tda.htm](http://www.dol.gov/ilab/programs/ocft/tda.htm).

#### د. ظروف العمل المقبولة

بتاريخ 18 سبتمبر/أيلول، أعلنت الحكومة المؤقتة أنها ستطبق حداً أدنى للأجور يبلغ 1,200 جنيه مصري (174 دولار أمريكي) بالشهر بالنسبة لموظفي الحكومة والعاملين بالقطاع العام، وذلك

اعتباراً من شهر يناير/كانو الثاني عام 2014. سينطبق الحد الأدنى للأجور فقط على العاملين المعيّنين مباشرة في وظائف حكومية ويشمل المزايا والمكافآت عند حساب الأجر الإجمالي. ووفقاً لطريقة الحساب هذه، فإن معظم العاملين في الحكومة يكونوا حاصلين بالفعل على الحد الأدنى للأجور الذي أعلن عنه، أو حاصلين على أكثر منه. وقد شرعت الحكومة في زيادة الأجور بنسبة 10 بالمائة بشكل يهدف إلى رفع أجور من يحصلون على أقل من الحد الأدنى للأجور، بحيث تتعدى أجورهم مبلغ الـ 700 جنيه (101 دولاراً) التي تشكل الحد الأدنى الحالي للأجور، وبدأت في تطبيق الزيادة اعتباراً من شهر يوليو/تموز. لم يكن هناك حد أدنى للأجور بالقطاع الخاص، إلا أن الحكومة أعلنت عن نواياها للتوصل إلى اتفاق حول هذا الأمر مع ممثلي القطاع التجاري. حدد البنك الدولي خط الفقر بالبلاد بمبلغ 420 جنيه مصري (61 دولار أمريكي) للشخص الواحد في الشهر، كما حدد الفقر المدقع بما يقل عن 210 جنيه مصري (30 دولار أمريكي) في الشهر. ولا يشترط القانون الأجر المتساوي للعمل المتساوي.

في 14 نوفمبر/تشرين الثاني، اعتمدت الحكومة المؤقتة حداً أقصى لأجور موظفي الحكومة والعاملين بالقطاع العام يعادل 35 ضعفاً للحد الأدنى للأجور (42,000 جنيه مصري، ما يعادل 6,100 دولار أمريكي بالشهر)، مشيرة إلى أن تطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور سيبدأ في شهر يناير/كانون الثاني عام 2014. وبعد ذلك أصدرت الحكومة بيانات متناقضة تتعلق بما إذا كانت بعض القطاعات الحكومية مستثناة من تطبيق الحد الأقصى للأجور، مثل الجيش والقضاء.

وينص القانون على أن الحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية هو 48 ساعة في الأسبوع في القطاعين العام والخاص، كما ينص على دفع أجور أعلى لساعات العمل الإضافية ومقابل العمل في أيام الراحة والعطلات الرسمية. ويحظر القانون العمل الإضافي القسري المفرط. وتقوم الحكومة بتحديد معايير لصحة وسلامة العمال. فهي تحظر على أصحاب العمل، على سبيل المثال، الإبقاء على ظروف عمل خطيرة.

ويستثنى القانون العاملين في مجالي الزراعة وصيد الأسماك، علاوة على خدم المنازل، من القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل وظروف العمل.

وزارة القوى العاملة والهجرة مسؤولة عن تطبيق قوانين العمل والمعايير الخاصة بظروف العمل. وكان إنفاذ قانون العمل والقيام بعمليات التفتيش غير كافيين؛ ويُعزى ذلك جزئياً إلى أن الموارد لم تكن كافية. ولم تحاول وزارة القوى العاملة والهجرة تطبيق معايير العمل على القطاع غير الرسمي. ولا يبدو أن العقوبات كانت كافية لردع الانتهاكات، خاصة وأنها لم تكن تُنفذ في كثير من الأحيان.

استبشر أنصار استقلالية النقابات في البداية بتعيين كمال أبو عيطة وزيراً للقوى العاملة والهجرة في الحكومة المؤقتة (أول وزير من خارج الهيكل التقليدي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر)، وذلك باعتباره تطوراً هاماً على الصعيد الاجتماعي. وقد دافع أبو عيطة عن الكثير من المطالب الاجتماعية، بما في ذلك أجندة الحد الأدنى والأعلى للأجور. إلا أن بعض قادة الحركة العمالية المستقلة قاموا في وقت لاحق بانتقاد أبو عيطة لدعمه سياسة الحكومة المؤقتة المتعاسة تجاه حملات

القمع على الاعتصامات، علاوة على تأخير صدور تشريعات مؤيدة للنقابات مثل قانون حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها.

وقد وفرت الحكومة خدمات مثل الرعاية الصحية المجانية لجميع المواطنين، بمن فيهم العاملون في القطاع غير الرسمي، ولكن نوعية الخدمات كانت سيئة في كثير من الأحيان. وكانت خدمات أخرى، مثل التأمين الاجتماعي، متوفرة فقط للعاملين في القطاع الرسمي.

وواجه كثير من الأشخاص في جميع أرجاء البلد ظروف عمل سيئة، خاصة في القطاع غير الرسمي الذي كان يعمل فيه خلال العام ما يصل إلى 40 بالمائة من العاملين. وكان خدم المنازل وعمال الزراعة والعاملون في محاجر الصخر ومجالات أخرى من القطاع غير الرسمي أكثر عرضة لأن يتم إخضاعهم لظروف عمل خطيرة أو استغلالية. وقد وردت تقارير تفيد بقيام أصحاب عمل بإساءة معاملة العمال المواطنين والعمال الأجانب غير الشرعيين، خصوصا خدم المنازل. هذا، ولم تتوفر سوى معلومات ضئيلة حول الوفيات أو الحوادث في أماكن العمل.